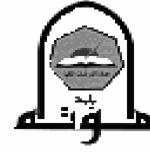


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم جنوب الأردن

إعداد الطالب
محمد أحمد المحادين

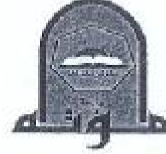
إشراف
الدكتور حسن العوران

رســــالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمــــة

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد احمد المحادين الموسومة ب:

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في اقليم جنوب الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسن سلامه العوران		2014/5/21	مشرفاً ورئيسا
د. سليم أحمد القيسي		2014/5/21	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2014/5/21	عضواً
أ.د. عايد عواد الوريكات		2014/5/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى والدي الإنسان المكافح، قدوتي .... أطال الله في عمره .

إلى والدتي الحنونة من زرعت في طريقي الأمل .... أطال الله في عمرها.

إلى أشقائي وشقيقاتي .... الأعزاء على قلبي دوما".

إلى رفيقة دربي الغالية ومن وقف معي .... زوجتي .

إلى أبنائي، قرة عيني .... يوسف وزيد .

إلى كل من ساعد في أعــــداد هذه الدراسة .

محمد احمد المحادين

الشكر والتقدير

قال تعالى : "**ولئن شكــرتم لأزيدنكم**"

الحمد لله الذي من علي لإتمام هذه الدراسة، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى أستاذي الفاضل الدكتور حسن العوران الذي أمدني بالعون والإشراف علـــى هـــذه الدراسة، فقد كان لملاحظاته وتوجيهاته السديدة والإضافات المعرفية والنصائح التي أنارت دربي في هذا البحث.

وأتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، وستكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم محل تقدير واهتمام لإخراج هذه الدراسة بالـــشكل المناسب.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التـــدريس فـــي جامعة مؤتة/قسم علم الاجتماع لما بذلوه من جهد معي لوصولي هذه الدرجة .

محمد احمد المحادين

فهرس المحتويات

المحتوى	**الصفحة**
3.4 التوصيات	68
المراجع	70
الملاحق	77

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب

محمد المحادين

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة تكونت من (35) فقرة تتوزع على ثلاثة مجالات هي: الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تم التحقق من مؤشرات صدقها وثباتها. وطبقت الدراسة بالمسح الشامل على جميع النزلاء المحكومين بجرائم القتل في مراكز الإصلاح والتأهيل في إقليم جنوب الأردن والبالغ عددهم (122) نزيلاً، وتم تحليل استجابات (91) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب جاءت متوسطة، حيث حلت الخصائص الاقتصادية في المرتبة الأولى، في حين حلت الخصائص الاجتماعية في المرتبة الأخيرة. وبينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغيرات العمر ومكان السكن والحالة الاجتماعية. كما اشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لحالة العمل ولصالح العاطلين عن العمل، ولمتغير المستوى التعليمي ولصالح من لم يلتحق بالتعليم.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للعلاج النفسي داخل السجون ، تهدف إلى إجراء دراسات واختبارات نفسية على المودعين بها من مرتكبي جرائم القتل، وتساهم في التأهيل النفسي والاجتماعي للنزلاء ليتم على ضوئها تأهيل وإصلاح النزيل، ومحاولة تعديل سلوكه، وأن تقوم الجهات المعنية بتوفير فرص العمل للشباب لأن العمل يوفر للفرد مصدراً للعيش ويمنحه مكانة اجتماعية.

Abstract

social and psychological characteristics for the perpetrators of murders in the southern region

Mohammad Al-Mahadeen

Mu`tah University, 2014

The study aimed to reveal the economic, social and psychological characteristics of the offenders of murders in the southern region. In order to achieve this goal a questionnaire consisted of (35) items was made distributed regarding to three areas: psychological characteristics, social, and economic. The validity and reliability of the indicators have been verified. The study applied a comprehensive survey to all the inmates convicted of murder in the reform and rehabilitation centers in the province of South of Jordan with a total number of 122 inmates, the responses of (91) individuals were analyzed, and the study concluded a number of results, including that:

1 - the level of psychological, social and economic characteristics for the offenders of murders in the southern region was medium, in which the economic characteristics came in the first place, while social characteristics were ranked last.

2 - There were no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the psychological, social and economic characteristics for the offenders of murders in the southern region attributed to the variables of age, place of residence and marital status.

3 - There were statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) regarding the economic and psychological characteristics of the offenders of murders in the southern region attributed to the status of work in favor of unemployed people, and for the variable of the educational level and in favor of those who have not attended education.

The study recommended about the necessity of establishing centers for psychiatric treatment inside prisons, which aim to conduct studies and psychiatric examination to prisoners who committed murders, and contribute to the psycho-social rehabilitation for criminals in order to evaluate the prisoner and modify his behavior. The concerned authorities also have to provide jobs for young people because work provides the individual with the source of living and gives him a social status.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

لازمت الجريمة الانسان منذ ان داست قدمه الأرض، فهي ليست بظاهرة غريبة على المجتمع الانساني، ولا تخص عرق او ثقافة او طبقة اجتماعية، فلكل مجتمع وثقافة وطبقة اجتماعية له منها نصيب، فما دام هناك علاقات وتفاعلات ومصالح تربط بين المجتمعات والأفراد فان حدوثها مؤكد نظرا لتعارض المصالح وتصادمها، واتخاذها من قبل اصحاب المصالح والرغبات المتعارضة اسلوب لحل مشكلة التعارض وتحقيق الرغبات وإشباعها، فالجريمة غير مستغربة الحدوث في المجتمعات الانسانية بشكل عام او المجتمع العربي والأردني الذي هو جزء منه ولا يوجد مجتمعا بمنأى عنها، إلا ان الغرابة تأتي من تجاوزها المعدلات الطبيعية بحيث يصبح الفرد موضوعا لها ومرشحا لأن يكون احد ضحاياها، لذا انبرى العلماء وصناع القرار في مواجهة خطر تمددها وتوسعها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت ان تضع الأصبع على الجرح، وبيان العوامل الدافعة لارتكابها وخصائص مرتكبيها وضحاياها والخلفيات التي نشئوا فيها (الجعافره، 2012).

وبناء علية تعدد التفسيرات التي حاولت ان تسبر غورها ومرتكبيها وضحاياها والمحيط الذي ارتكبت فيه، الى ان هذه التفسيرات لم تخرج عن نطاق المكون الانساني والمادي واتخذت من الجانب البيولوجي والنفسي والاجتماعي للإنسان سواء كان مجرم او ضحية او مكان نشأة مجالا للدراسة، وتوسعت الدراسات لتشمل معظم انماط الجرائم ومرتكبيها (الوريكات، 2008) .

ومن الجرائم التي حظيت بالدراسة والبحث جريمة القتل التي تعتبر من اعظم الجرائم خطرا وتأتي خطورتها من تهديدها للنوع الانساني، ففيها فناء للإنسان وسلب حياة لا تتكرر بولادة اخرى، لذا كانت عقوبتها بقدر خطورتها على الجنس البشري وبشاعتها فالوقوف على حقيقة هذه الجريمة يتطلب جهدا كبيرا وإحاطة دقيقة في دوافع ارتكابها وظروف ارتكابها وخصائص مرتكبيها سواء كانت هذه

الخصائص اقتصادية او اجتماعية او نفسية، فالفقر والعجز عــن تــامين حاجــات الانسان الأساسية وانعدام فرص ارتقاء السلم الاجتماعي، والسمات الاجتماعية ذات المستوى المتدني وعدم القدرة على تحقيق اهداف الفرد التي يحددها المجتمع والتي هي في نفس الوقت اهداف للمجتمع يقيِّم الانسان ويحترم بناء عليها مع ضيق مساحة الفرص المتوفرة لتحسين المجال الاجتماعي، اضافة الى ان الخصائص النفسية سواء كانت كامنة او ظاهرة كالخروج عن سواء الصحة النفــسية والميــل الـــى العزلـــة والاكتئاب، والقلق والخوف والعجز عن مواجهة الحاضر والمستقبل فهذه الخصائص تعمل بمثابة محركات للفعل الانساني الجرمي ليس فقط الفعل البسيط الــذي يظهــر على شكل ارتكاب المخالفة بل يتعداه الى ممارسة فعل القتل، فتداخل هذه العوامــل، وامتزاجها في جسد واحد له الدور الأكبر في تشكيل سلوك القتل واعتبــاره وســيلة لحل التصادم والتعارض في المصالح والرغبات بل يــصل الـــى خلـــق المبـــرر لممارسته(الحسن،2008).

2.1 مشكلة الدراسة:

من مشاهدة الواقع المعاش يوميا بعين الفاحص، والذي اصبح فيه انتهاك حق الانسان في الحياة التي لا تتكرر، وإنهاءها امرا يرتكب ببساطة وأحيانا كثيرة مع عدم وجود دافع قوي يوازي فعل القتل نفسه، يتزايد يوما عن يوم وان كان البعض يرى ان هذه الجريمة في الأردن لا تزال ضمن الحدود الطبيعية الدنيا للحدوث الا أن احصائيات مديرية الأمن العام المقارنة لعام 2009 - 2013 واالمبينة بأدناه تشير الى تزايد معدلات جريمة القتل وتفاوتها من عام الى أخر وأن كان التزايد بطيئا.

جدول(1)

جرائم القتل المرتكبة في المملكة خلال السنوات(2009-2013)

الجريمة	السنة	العدد
القتل العمد	2009	50
	2010	69
	2011	71
	2012	82
	2013	34
القتل القصد	2009	41
	2010	40
	2011	71
	2012	82
	2013	74
الضرب المفضي الى الموت	2009	5
	2010	5
	2011	2
	2012	5
	2013	30
القتل من غير القصد	2009	26
	2010	30
	2011	20
	2012	24
	2013	34
المجموع	-	**795**

فالخوف من تزايد جرئم القتل في الاردن في المستقبل له ما يبرره، وخاصة مع تزايد اعداد السكان، وانتشار مشاهد القتل على الفضائيات نتيجة حركات التحـــرر، وتداخل الثقافات نتيجة الانفتاح على العالم، وتشابك المصالح، وتعقدها،وهذا امــرا كافي ليشكل دافع قوي لأخذ الاحتياطات اللازمة التي تكفل بقاءها ضـــمن الحـــدود الطبيعية ولتجنب اثار هذه الجرائم الخطيرة على المجتمـــع الأردنـــي، والجـــاني، وأسرته، والمجنى علية وأسرته. لذلك جاءت هذه الدراســـة بعنـــوان: الخـــصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في اقليم جنوب الأردن. حيث حاولت سبر غور مرتكبي الجريمة مـــن خـــلال بيـــان خصائـــصهم الاقتـــصادية والاجتماعية والنفسية حيث ان دراسة هذه الخصائص بعمق يساعد في الكشف عـــن

العوامل التي تدفع ارتكابها وبالتالي وضع الحلول الناجعة لمواجهتها والمحافظة على بقاءها ضمن المعدل الطبيعي.

3.1 اسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة عن السؤالين التاليين:

السؤال الأول: ما هي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، حالة العمل، مكان السكن، الحالة الاجتماعية)؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الموضوع الذي تتناوله بالتحليل، فتدرس نمط جريمة يتميز بأنه من اشد اشكال الجريمة خطورة، اضافة انها تدرس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبيها، حيث ان هذه الخصائص قلة من الدراسات تناولتها مجتمعة وربطتها بتلك الجريمة الخطيرة، اضافة الى ان هذه الخصائص هى عوامل دافعة ومحفزة لارتكاب جريمة القتل وتنبع اهميتها ايضا من ربطها لثلاثة علوم انسانية هي: علم الاقتصاد ذلك العلم الذي تخصص بتوزيع الثروة واستثمار راس المال المادي والبشري واثر اساءة توزيع واستثمار العنصر المادي والبشري ودور ذلك في بروز المشكلات الاجتماعية ومنها جريمة القتل فمستواه التحليلي يتميز بالكلية. وعلم الاجتماع الذي اهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة من خلال تحليل عواملها الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. وعلم النفس الذي يستخدم مستوى التحليلي الفردي، ويضاف الى ما سبق اهمية الدراسة التطبيقية التي تنبع مما سوف تتمخض عنه من نتائج تبين وتوضح الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تميز مرتكبي جريمة القتل التي ستساعد

العاملين والمهتمين في الأمن الوطني على وضع الخطط الكفيلة للسيطرة على هــذه الجريمة وبقاءها في الحدود الطبيعية في أي مجتمع.

4.1 **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى الاجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الذي يسعى الى التعرف الى خصائص مرتكبي جريمة القتل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في إقليم الجنوب، كما تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف إلى الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جريمة القتل في اقليم الجنوب في الأردن.
2. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة القتل في اقليم الجنوب في الأردن.
3. التعرف إلى الخصائص النفسية لمرتكبي جريمة القتل في اقليم الجنوب في الأردن.
4. الكشف عن وجود فروق دالة احصائيا في الخصائص الاقتصادية والاجتماعيــة والنفسية لمرتكبي جريمة القتل في الأردن تعزى للمتغيــرات التاليــة:(النــوع الاجتماعي والعمر والمستوى التعليمي و حالة العمل ومكان الــسكن والحالــة الاجتماعية)؟

5.1 **مصطلحات الدراسة النظرية والتعريفات الإجرائية:**

اعتمدت الدراسة المفاهيم النظرية والإجرائية التالية:

الخصائص:

عرفها معجم الوسيط لغويا بأنها" بانها جاءت من خص يخص أي ميز الشئ ومفردها خاصية(المعجم الوسيط، ب.ت: 210) اما اصطلاحا فقد عرفــت بأنهــا" خصلة او سمة ذات دوام نسبي يمكن ان يختلف فيها الأفراد فتميز بعــضهم أي ان هناك فروق فردية فيها وقد تكون السمة او الخاصية وراثية او مكتسبة كما يمكن ان

تكون جسمية او معرفية او انفعالية او متعلقة بمواقـف اجتماعيـة"(عبـدالخالق، 1983: 15).

اما اجرائيا ولغاية هذه الدراسة فان الخصائص هي السمات او المميزات الاقتصادية (الدخل، العمل) والاجتماعية (مستوى التعليم، الحالة الزواجية) والنفـسية (القلـق، الاكتئاب، الاحباط) التي ترتبط بكل مفردة من مفردات العينة.

الجريمة:

عرفت الجريمة بأنها عبارة عن: " فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول، ويرتب علية القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا" (الحياري، 2010: 24)، وعرفها مع سذرلاند (Sutherland) رائد نظرية التعلم الاجتماعي، بانها " الفعل الذي تجَّرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل بمنعه بعقاب مرتكبه" موثق في (شتا، 2004: 23).

اما اجرائيا ولغاية هذه الدراسة فان تعريف الجريمة سيكون كل فعل صدر عن انسان مسئول نتج عنه ازهاق روح انسان.

القتل:

يعرفه وليم شيلدون (W.Sheldon) بأنه " فعل عدواني ولا انساني يهدف الى القضاء على حياة انسان، وهذا الفعل ينبعث من قصد يضمره القاتل ويريد من خلال انهاء حياته كلية لكي يختفي عن حلبة الصراع"(الحسن، 2008: 116).اما اجرائيا ولغايات الاجابة عن تساؤلات هذه الدراسة فان القتل اجرائيا هو كل فعل صدر عن انسان مسئول قانونا، وبغض النظر عن هذا الفعل سواء كان مقصودا او غير مقصود عمدي بالتخطيط المسبق او قصدي او ضرب افضى الى موت انسان.

الخصائص الاقتصادية:

تطلق الخصائص الاقتصادية على الاجراءات والتدابير التي تتم بموجبها عمليات انتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من قبل افراد المجتمع ويكون هذا الاستهلاك في اطار اجتماعي.(القريشي، 2011: 252). اما اجرائيا ولغايات هذه فان السمات الاقتصادية تم التعبير عنها بالدرجة الكلية التي يحصل عليها

المبحوث من اجابته على الفقرات التي تقيس الخصائص الاقتصادية ودورها في الحث على ارتكاب جريمة القتل.

الخصائص الاجتماعية:

سمات اجتماعية تميز افراد المجتمع وتؤثر في سلوكهم اتجاه موقف معين، وتتركز الخصائص والروابط الاجتماعية في متغيرات مثل الحالة الاجتماعية، مستوى التعليم، مستوى المعيشة، والروابط الاسرية (العنزي، 2003) اما (القريشي، 2011) هي سمات وعوامل اجتماعية متضمنة في البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تكمن خارج جسم الانسان، وتبدأ من البيئة الطبيعية وتنتهي في تنشئة الفرد وتفاعلاته الاجتماعية وهذه العوامل تحدد سلوك الانسان اتجاه المواقف والأحداث التي يمر بها (القريشي، 2011: 187). اما اجرائيا فان الخصائص الاجتماعية فتتمثل بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث في اجابته على الفقرات التي تقيس السمات والعوامل الاجتماعية التي تحفز الفرد على ارتكاب الجريمة.

الخصائص النفسية:

وهي عبارة عن مجموعة السمات الداخلية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتحدد تفاعله مع البيئة الخارجية وتتأثر هذه السمات في التكوين الجسدي والفيزيولوجي وما يصيب الفرد من امراض وما يحيط به من ظروف خارجية فهي قد تكون اضطرابات وظيفية نتيجة عوائق وعقبات تصادف الفرد، تحول بينه وبين التكيف مع محيطه الاجتماعي(جعفر، 1990).

اما اجرائيا فقد عرفت الخصائص النفسية بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث عند اجابته على فقرات الاستبانة التي تقيس السمات النفسية لمرتكب جريمة القتل.

اقليم الجنوب: احد التقسيمات الادارية الخمسة(اقليم الشمال والوسط والعاصمة والجنوب والعقبة) المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية حيث يضم المحافظات التالية(محافظة الكرك والطفيلة ومعان).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تعريف الجريمة:

قبل الحديث عن العوامل التي تدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة او سمات مرتكبيها فلا بد من الاشارة الى تعدد النظرة الي سببية الفعل الجرمي، فتارة اعتبرت عوامل سببية لارتكاب الجريمة واحيانا اخرى نظر اليها على انها سمات أي خصائص في ذات الجاني ومحيطه الاجتماعي والمادي، لذا فان سياق الحديث يتطلب الاشارة الى ان الجريمة في المجتمع، وفي كل المجتمعات وليس في مجتمع محدد او ثقافة وطبقة اجتماعية محددة، فهي شر لا بد منه إلا ان هذا الشر يتطلب من القائمين على مواجهته ابقاءه ضمن محيط دائرة الحدود الدنيا، حيث ان وجودها بقدر في أي مجتمع يجب ان يستغل لبناء حياة ذلك المجتمع على اسس سليمة وقوية، فالأمن والطمأنينة يعرف اهميتها المجتمع من وجود الجريمة، حيث يسعى لحمايتها، والمحافظة عليها، حينها يدرك غالبية أفراد المجتمع بأنه في الانحراف عن معايير الضبط الاجتماعي يحدث الخلل، وتضعف شبكة العلاقات الاجتماعية، حتى يصبح التنبؤ بها صعبا، ويؤدي إلى الفوضى والعبث في أرواح وممتلكات الآخرين، سواء أكان بالإيذاء، أو القتل، أو السرقة، وتدمير الممتلكات، وغيرها من أنماط الجريمة، فعندها تسعي مؤسسات المجتمع إلى البحث عن الحل من خلال تفعيل الضبط، سواء أكان رسميا أو غير رسمي(الجعافره، 2012: 38)، فوجودها ضمن الحدود الطبيعية يساعد في تحديد القواعد والمعايير، التي لا يمكن للجماعة أن تتساهل مع من يخرقها، ويعتدي عليها، فهو يوضح الحد الفاصل بين ما هو مقبول ومرفوض، وهذا يساعد النسق الاجتماعي على توضيح ذاته وازلة الغموض عن معاييره الواجبة الاتباع، حتى يستطيع أعضاء الجماعة الامتثال مع معايير النسق الاجتماعي، وتلافي التعرض للعقاب نتيجة تجاوز تلك الحدود (عمر، 2009: 145 ؛ الوريكات، 2008: 144).

وقد عرف اميل دوركايم الجريمة على أنها " الفعل الذي يقع مخالفا للشعور ألاجتماعي" فهي هذا التعريف يؤكد على عدم التزام الفرد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي (حمودة و زين الدين، 2007: 98).

وهناك من عرفها بأنها "مخالفة الأعراف، والتقاليد الاجتماعية، والقوانين الناظمة لحياة المجتمع" (الدرارجة، 2006: 12)، أما لوسون وهيتون (Lawson & Heaton) فقد عرفاها بأنها عبارة عن "الأفعال التي تتعارض مع الاتفاقات الاجتماعية المفترضة" فهي كل سلوك يتناقض مع طرق التفكير والتصرف (Lawson & Heaton,1999).

أما من وجهة نظر فقهاء القانون فهي كل سلوك يجرمه القانون ويرتب عليه عقوبة (بو خميس، 2010: 22)، وقد عرفها (الحياري، 2010: 24) بأنها "فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول ويرتب علية القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا". اما كلينارد(Clinard) فيعرفها بانها" سلوك مؤذ وضار اجتماعيا ويتعرض صاحبة للعقاب من السلطة او الدولة"(Clinard,1986:6-8).

انماط الجريمة ومظاهرها:

لا تخرج انماط الجريمة ومظاهرها عن الاتي:

1. الافعال الجرمية المتمثلة في عدم الولاء للجماعة، والارتداد عن معاييرها، وتشمل: الثورة، والتحريض ضد الأنظمة السياسية والأيديولوجية، خيانة وإفشاء أسرار الدولة، والتهرب من الخدمة العسكرية، وتدنيس علم الدولة، والتخلي عن الجنسية، والتجسس.
2. الأفعال الجرمية المتمثلة بالاقتحام والتدخل، والاستيلاء على ما يملكه الغير، وتشمل السرقة السطو، والاغتصاب، والقتل، واختلاس النظر أو استراق السمع، والتزوير.
3. الأفعال الجرمية المتمثلة بالطيش، وعدم العقلانية وتشمل البغاء، والجنسية المثلية، والسفاح، البهيمية (ممارسة الجنس مع الحيوانات)، والزنا، والجنس

الجماعي، وتبادل الزوجات، ولعب القمار، وتعاطي المخدرات، وإدمان الكحول.

4. الأفعال الجرمية الشاذة والغريبة النمط، والمعبرة عن السلوك العقلي، والنفسي المرضي، وتشمل العيش على طريقة الهبيين، والكلام الخالي من المعنى، وأكل لحوم البشر، والفتيشية المتمثلة بعبادة الأشياء والتعلق بها، وحياة العزلة.
5. الأفعال الجرمية اللامسؤولة، وتشمل هجر العائلة، وعدم دفع الدين، والسلوكيات المنافية لأخلاق المهنة، والتخلي عن أداء الدور، وسوء الأمانة، والغش في المعاملات التجارية.
6. الأفعال الاغترابية، أو الانسحابية، وتشمل عدم المشاركة في الانشطة الاجتماعية: كالتسول، والتشرد، والعيش في الشوارع، والزهد، والتنسك، والبطالة الدائمة، وعدم الرغبة في البحث عن عمل، والاعتماد على الإعانات والمساعدات، والانتحار.
7. الأفعال الجرمية المتمثلة في الغش، والتضليل، وتشمل: الأنانية، والكذب، واستغلال الضعفاء والعجزة.
8. الأفعال الجرمية المتمثلة في الإزعاج، وإقلاق الراحة العامة، وتشمل: إثارة الصخب، والتشويش على الآخرين، المشاجرة بين الأحياء في ساعات متأخرة من الليل، والمجادلة بصوت مرتفع.
9. الأفعال التي تتصف بالحماقة، والخشونة، والفظاظة، وتشمل: التدخين في الاماكن العامة، في غير المكان المخصص لذلك، وإلقاء النفايات في غير مكانها، وعدم استخدام الأماكن المخصصة لعبور ومسير المشاة كالجسور، وخطوط العبور (Tittle& Paternson,2000: 35).

اما من الناحية القانونية فان الجريمة تظهر في الأنماط والمظاهر الاتية:

1. الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، وتتمثل في: السرقة، أو الحرق، او الإتلاف.
2. الجرائم المرتكبة ضد الإنسان، وتشمل: القتل، والإيذاء، والاغتصاب، أو هتك العرض.

3. الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، مثل: جرائم الترويـــع، وإشـــاعة الفوضـــى، والتخريب، وإقلاق الراحة العامة، وجرائم أمن الدولة، كالجرائم الاقتــصادية، والخيانة.
4. جرائم ضد الدين، وتشمل الاعتداء على أماكن العبادة، أو سبّ الذات الإلهية.
5. جرائم ضد الأخلاق، مثل: عرض الأفعال الفاضحة، والخادشة للحياء.
6. جرائم ضد المصادر الحيويه في المجتمع، مثل: الاعتداء على ثروات المجتمـــع سواء كانت غابات أم مياه او الصيد الجائر بلا رخصة.
7. جرائم ضد الأسرة تتمثل بالخيانة الزوجية، وإفساد الرابطة الزوجيـــة، والعنــف ضد الزوجة والأبناء أو العكس، وإهمال الاطفال. (شفيق، د.ت: 20).

وهناك من يصنف الجريمة الى الأنماط التالية بناء على جسامة عقوبتها وخطورتها على المجتمع ما يلي:

1. جناية: وهي فعل جرمي يتسم بالخطورة التي تحتاج الى عقوبة رادعة تـــصل فيها الى ان يكون الجزاء من نوع الفعل وهي عقوبة الإعدام و قد تكون عقوبتهـــا تزيد عن السجن لمدة ثلاثة سنوات.
2. الجنحة: وهو فعل جرمي اقل خطورة وتكون العقوبة المقدرة على هذا الفعل تقل عن ثلاثة سنوات وتزيد عن اسبوع او الغرامة ما بين 5 دنانير ومائتي دينار.
3. المخالفة: وهي اقل الجرائم خطورة وعقوبة على سلم الخطورة وجسامة العقوبة وتتراوح العقوبة على ارتكابها في الحبس لمدة تتراوح بين 24 ساعة وإسبوع او الغرامة المالية بين دينارين و 10 دنـــانير (الـــشاعر، 2003: 116; الـــسعيد، 2002: 41-42).

جريمة القتل:

ان جريمة القتل هي احد اكثر انماط ومظاهر جريمة الاعتداء على ســـلامة جسد الانسان وحياته خطورة لأنها تحتل قمة عدوان الانسان على اخية الانسان ففيها انهاء لكينونة الانسان، وانتهاك لأهم حقوق الانسان الطبيعية وهي حق الحياة لذي لا يملك حق انهائها إلا مانحها" الله سبحانه وتعالى، فقد جاء في القرآن الكريم وفـــي الآية(32) من سورة المائدة " من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل

الناس جميعا" وجاء في الآية (68) من سورة الفرقان" والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاما" ففي اللغة فقد ورد القتل من حيث اصله وكانت دلالته تأخذ معنى الذل والإذلال والإماته، فيقال رجل قتيل وامرأة قتيلة، والقتلة أي الحال التي يموت عليها الانسان، والقتل من اكبر الكبار وأعظمها التي تستلزم التوبة التي هي محل خلاف كبير(ابن زكريا، 2001: 844).

فمصطلح القتل يعني التسبب بموت انسان وهذا الموت قد يشكل فعل شرعي كالإعدام الذي ينفذ من قبل السلطة المسئولة في الدولة والموت في الحوادث العرضية او فعل غير شرعي وغير قانوني (Clinard&Meier,1998:157) وقد عرف شيلدون القتل بانه " فعل عدواني ولا انساني يهدف الى القضاء على حياة انسان، وهذا الفعل ينبعث من قصد يضمره القاتل ويريد من خلالة انهاء حياته كلية لكي يختفي عن حلبة الصراع" موثق في (الحسن، 2008: 116).

وعرفه سيجل (Siegel) على أنه انهاء وجود الانسان بقصد ونية(Siegel, 2003: 331). وعرف ايضا بانه"اعتداء على حياة الانسان بفعل يؤدي الى وفاته" وهو ايضا ازهاق روح انسان حي. لذا فقد وضع المشرع الأردني عقوبة جسيمة لجريمة القتل تصل الى الاعدام شنقا حتى الموت في جرائم القتل العمدية المقترنة بأحد الظروف المشدده (نجم، 2002: 10).

مستويات او درجات القتل:

1. القتل مع سبق اصرار والترصد او القتل من الدرجة الأولى.
2. القتل القصد او القتل من الدرجة الثانية.
3. القتل الخطأ.
4. الضرب المفضي الى الموت(Siegel,2003:332)

العوامل المسببة لجريمة القتل:

من اهم العوامل المسببة لجريمة القتل الآتي:

1. العوامل المتعلقة بالحالة الاجتماعية للفرد وتشمل: وسائل الضبط الاجتماعي، وجماعة الفرد المرجعية، والتنشئة الاجتماعية، وتربية الفرد وتعليمة.

2. العوامل المتعلقة بالحالة الاقتصادية للفرد وتشمل: الأسباب المتعلقة بـــالفقر، الأسباب المتعلقة بالبطالة، والسكن في الأحياء المزدحمة.
3. العوامل المتعلقة بالحالة النفسية: وتشمل الإحباط والفشل الذي يواجهه الفرد، تصدع الشخصية، القلق، والاكتئاب.
4. العوامل المتعلقة بالحالة البيولوجية للفرد وتشمل العوامل الجينيـــة الوراثيـــة والأمراض التي يعاني منها الفرد.(الحسن، 2008: 120).

ان العوامل المسببة لجريمة القتل لا تخرج في اطارها العام عن العوامل التاليه:

1. الشكل الجرمي الفردي: و هذا النمط يرتبط بسمات الفرد وخصائـــصه، ســـواء أكانت بيولوجية أو نتيجة لمؤثرات ثقافية، واجتماعية متفاعلـــة مـــع الـــسمات الوراثية.
2. الشكل الجرمي الموقفي أو الظرفي: وهذا النمط الجرمي يكون نتيجة لـــضغوط قوى خارجة عن الفرد، وقد تتمثل في عوامل اقتـــصادية أو اجتماعيـــة تتعلـــق بالأسرة، والتنشئة الاجتماعية، أو البيئية، كمكان سكن الفرد، والازدحـــام الـــذي يدفع الفرد إلى الاعتداء على الأعراف والقوانين الاجتماعية.
3. الشكل المنظم أو الاجتماعي: وينشأ هذا النوع عن وجود تنظيم اجتماعي منتظم في ثقافة فرعية متميزة، أو تحاول التميز عن الثقافة العامة السائدة في المجتمع، حيث يصبح ممارسة السلوك المنحرف من الـــسلوكيات الـــسوية فـــي الحيـــاة الاجتماعية، (غبارى، 1986: 31-32 ؛ الحديثي،1995: 100).

العوامل لاقتصادية المساعدة على رفع معدلات جريمة القتل والتي تشكل خصائص تميز مرتكبيها:

تشكل العوامل الاقتصادية الدافعة لارتكاب جريمة القتل سمات ومميزات قابلة للقياس أي يمكن ملاحظتها عند مرتكبي هذه الجريمة وخاصة اذا تزامن ارتكاب هذه الجريمة مع جريمة اخري كالقتل بدافع السرقة. فالمفاهيم الاقتصادية تعتبر كغيرهـــا من المفاهيم المشتركة في العلوم الاجتماعيـــة(علـــم الاجتمـــاع والاقتـــصاد وعلـــم السياسة)التي يمكن ان تسخر لتفسير الجريمة بشكل عام وجريمة القتل كأحد انمـــاط الجريمة (الوريكات، 2014: 231)، وتشير العوامل الاقتصادية الى "الاجـــراءات

والتدابير المنظمة التي تتم بموجبها عمليات انتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها" (القريشي، 2011: 252).

تعد العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة التي تفسر الفعل الجرمي فتتبع زيادة معدلات الجريمة يشير الى وبشكل عام الى دخول العامل الاقتصادي فيها خاصة جرائم القتل بدافع السرقة وجرائم السطو المسلح على البنوك والمحال التجارية التي يسقط فيها ضحايا وأيضا جرائم الدعارة وكثير من جرائم الزنا وخاصة التي تكون عاقبتها القتل سواء كان الخلاف على الحصيلة المالية او بدافع الانتقام او بدافع عدم اشباع الرغبة او بدافع الشرف كما هو حاصل في الأردن والدول العربية والباكستان فيلاحظ فيها وجود العامل الاقتصادي اما كسبب او كنتيجة، فلا يمكن فصل الجريمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، ففي دراسة لمؤسسة انقذوا الطفولة(saving the children) اشارت إلى أن كثيرا من الاطفال في اوروبا معرضين للتورط في السلوكيات الجرمية وخاصة تجارة الجنس بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفعهم الى ممارسة تلك السلوكيات من اجل الحصول على الحاجات الاساسية وتوفير مؤى موثق في (Hodjson,1994).

تزداد معدلات الجريمة في فترة التحولات الاقتصادية السريعة، فالنظام الاقتصادي وما يحتويه من عوامل مادية له مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن جريمة القتل فالفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي وانخفاض مستوي الدخل تدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة ومنها جريمة القتل(الحسن، 2008: 89).

مظاهر العوامل الاقتصادية:

من الخصائص والسمات التي تميز مرتكبي الجريمة، ومنها جريمة القتل نتيجة تأثير العوامل الاقتصادية منها:

1. **الفقر**: لقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل للفقر حيث عرفه بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ". وهناك مستويان للفقر: المستوى الأول وهو الفقر المطلق الذي يؤدي إلى الموت ويعني انعدام الملكية بجميع مستوياتها وهو يختلف بطبيعة الحال عن المستوى الثاني من

الفقر وهو الفقر النسبي الذي يشير ويعبر فقط عن تباين في توزيع الـدخل أكثر مما يشير الى الحرمان المطلق. فهناك مكونان مهمان لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة، والحـق في الحصول على حد أدنى من الموارد. ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك سلع محددة، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقـر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، فهو لا يركـز علـى الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحـصول علـى هـذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها ويقترح المجلس الأوروبي تعريفـا للفقراء وهم" الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضيقة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولـة الواحـدة التـي يعيشون فيها" وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذا التباين الواضح في إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفقر، فإن معظم التعريفات تجمع على الأقل على ان مفهوم الفقر يشير الـى الحرمـان النـسبي لفئـة معينـة مـن فئـات المجتمع.فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيرا إليه إلا إذا كان في حاجـة إليـه، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجـة الـى المأكـل والملـبس والمسكن (الفارس، 2001). **اما** تأثير الفقر على رفع معدلات الجريمة ومنها جريمة القتل فيظهر من خلال ما يمكن أن يولده من انفجار للعنف الجماعي وعدم الأمن في الشارع فهناك علاقات حقيقة ما بين ارتفاع معدلات الجريمة ونسبة الفقر فتداخل العوامل النفسية والاجتماعية في توليد السلوكيات الجرمية باعتبار أن الفقر بالإضافة إلى أبعـاده الاقتـصادية، يـشكل جملـة مـن الضغوطات النفسية، ومظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي بمختلف صوره التي يكون لها أثرا خطيرا على حياة الفقير وحياة الجماعة، لأن هذه الحالـة تربة صالحة للتطور باتجاه مزيد من الجريمة.ولذلك لابد من حـل الأزمـة الاقتصادية من أجل تقليص فرص واحتمالات ارتفاع معدلات، فالحاجـة ام الاختراع، فعندما توصد الأبواب أمام تلبيته تظهر الخطورة.وقد اشار عـدد

كبير من الباحثين الى وجود علاقة بين الجريمة والفقر فرواد المدرسة الايكولوجية يؤكدون على ان العلاقة بين الفقر الذي تتسم به المناطق الفقيرة هو السبب في زيادة معدلات الجريمة وأكد ريكلس (Reckless) على ان الجريمة في امريكا تصل حدها الاعلى بين الطبقات الفقيرة ثم تتحدر الى حدها الادنى في الطبقه الوسطى ثم ترتفع الى حدها الاعلى في الطبقه الغنية.فهناك علاقة بين السلوك الجرمي بشكل عام والفقر ولكن هذه العلاقة قد تكون غير حتمية الفقر في هذه الحالة يرتبط في مطامع لا تجد الفرصة المشروعة لتحقيقها (عوض، 2001).

2. **البطالة**: تعد البطالة احد الظواهر الاجتماعية التي اجتاحت العالم برمته فلم تفلت منه دولة سواء كانت متقدمة او نامية، وهي مشكلة خطيرة تتمثل خطورتها في شل المجتمع الذي تصيبه وهي مؤشر على درجة التخلف الموجود في المجتمع من خلال زيادة او نقصان عدد العاطلين عن العمل وتعرف البطالة بأنها "الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين" وعرفت ايضا بأنها "التوقف اللاإرادي عن العمل تبعا لفقدان العمل "، وقد عرفت ايضا بأنها "الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ومن ضمن القوى المنتجة ويقع سنه بين 15-65 و لا تتوفر له فرصة العمل" وتقسم البطالة الى الأنواع التالية: البطالة الموسمية. البطالة الجزئية وهي العمل ساعات اقل من ساعات العمل العادية. والبطالة المقنعة وتتمثل في كثرة العاملين في عمل لا يحتاج الى عدد كبير. والبطالة الخفية. والبطالة الواضحة. والبطالة الطارئة. والبطالة غير المتوقعة. وهناك البطالة التكنولوجية وتنشأ نتيجة احلال الآلة محل الأيدي العاملة (القريشي، 2011 :258-257).

تعد البطالة مشكلة يترتب عليها مشكلات اجتماعية ونفسية كثيرة مثل القلق والاضطراب والتوتر سواء كن للإفراد او الجماعات والمجتمعات وينتج عنها ايضا نماذج كثيرة من السلوكيات الجرمية ومنها القتل فآثارها مدمرة وتنعكس على الدخل القومي وعلى اقتصاد البلاد واستقرار الأسرة وعلى العلاقات الاجتماعية.(القريشي،

2011) وقد وجد عدد كبير من الباحثين علاقة طرديه بين البطالة وارتفاع معدلات الجريمة ومنها جريمة القتل (الصالح، 2002).

3. **انخفاض مستوى الدخل**: يعرف الدخل بأنه مقدار الاموال التي يتقاضـــاها الفرد بعد قيامه ببعض النشاطات العقلية او العضلية او بعد استثماره لعقار او ملكية منقولة او غير منقولة. ويعتبر الدخل والملكية من العوامل الاقتصادية المهمة في تحديد مكانة الفرد والفئة او الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليهـــا فعدم التساوي في الدخل يكون نتيجة لعدة عامل اهمها: تنوع الدعم الحكومي للمكانات والمهن. واختلاف كمية الملكية.(القريشي، 2011). فيجب تطبيق برامج تنموية تحد من التفاوت الكبير في الدخل و تحقيق المساواة الاجتماعية حسب الخبرة والمؤهل لتلاشي سلبيات التفاوت الكبير في الـــدخل بحـــث ان مجموعة قليلة تحصل على مقدار من الدخول تفوق بقية افراد المجتمع. لقـــد اثبتت الإحصائيات الجنائية وجود علاقة عكسية بين الدخل والسلوك الجرمي ان كلما اخفض الدخل زادة جريمة وخاصة جريمة السرقة وهذا قـــد يفـــسر بعدم قدرة الفرد على اشباع حاجاته الأساسية مما يدفعه الى الجريمـــة.وقـــد وجد اخرين ان ارتفاع الدخل قد يرتبط بالسلوك الجرمـــي فارتفـــاع القـــوة الشرائية للأفراد يمكن ان يؤدي الى زيادة الانفاق علـــى انـــشطة جرميـــه (القريشي، 2011: 259-258)، واشـــار كلينـــارد ومـــايير (Clinard and meier,1998) حيث ان الجرائم الواقعة على الأشخاص (جـــرائم العنـــف) تتركز في الطبقة الوسطى وان 90% من مرتكبي جرائم القتل في فيلادلفيـــا كانو من الطبقة الوسطى(Clinard & Meier,1998: 160).

4. **ارتفاع الاسعار نتيجة التضخم النقدي الحلي او المصدر من الخارج**: ومـــا يترتب عليه من هبوط المستوى المعيشي وعدم قـــدرة الأفـــراد علـــى ســـد متطلباتهم من البضائع والخدمات الأساسية.

5. **عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية**: ويظهر هذا العامل من خلال انتـــشار القـــيم والممارسات الاجتماعية المتمثلة في تفضيل جماعة او شريحة او طبقة على اخرى وهذا يدفع الطبقة او الشريحة التي يمارس عليها التهميش الى العنف

وسلوك الجريمة وشيوع القتل كاغتيال او للحصول على الامتيازات (الحسن، 2008: 91-92).

الاتجاهات النظرية المفسرة للعامل الاقتصادي كخاصية لمرتكبي جريمة القتل.

1. **نظرية الحرمان النسبي**: ترى هذه النظرية بان الظروف الاقتصادية الصعبة والحرمان الاقتصادي يؤدي الى الجريمة ومنها جريمة القتل ويبدو اثر هذا العامل الرئيس في هذه النظرية في الجريمة ومنها القتل في الوقت الحاضر نتيجة تزايد اعداد الفقراء والعاطلين عن العمل.(الوريكات، 2014: 234).
2. **نظرية النشاط الرتيب**: وقد اطلق عليها (الوريكات، 2014: 231) بالنظرية الاقتصادية والتي يمكن ان تفسر دور الخصائص الاقتصادية في الجريمة بشكل عام ومنها جريمة القتل حيث تري هذه النظرية بان وقوع الجريمة مرهون في وجود الهدف المناسب(ويمكن ان يكون احد المؤسسات المالية) والمجرم ذو الدافعية(فالدافعية قد يكون سببها البطالة والفقر وانخفاض الدخل او عدم وجود مصدر دخل) غياب الرقابة حيث ان توفر هذا الثالوث يجعل من جريمة القتل امر محتمل الوقوع نظرا لتوفر الدافع الاقتصادي.
3. **النظرية الصراعية (الاشتراكية الماركسية)**: ترى هذه النظرية الاقتصادية في علم الجريمة ان الجريمة ومنها القتل هي نتيجة منطقية للظروف الاقتصادية السيئة وعلى رأسها الفقر، المتأتي من البطالة وهي ايضا نتيجة حتمية لاستغلال الطبقات العاملة وان نظم العدالة الجنائية المطبقة في المجتمعات الرأسمالية هي من صالح الطبقة الرأسمالية فالفرد الضعيف اقتصاديا يعتقد ان العدالة لم تنصفه ولم تؤدي الى اشباع حاجاته الأساسية وحاجات اسرته لذا فانه يلجا الى الجريمة قد يكون بالقتل الموجه للاغنياء او سرقة منازلهم او السطو على المؤسسات المالية الذي قد يؤدي الى وقوع ضحايا على اعتبار ان اوضاعه الاقتصادية السيئة سببها من يملكون وسائل الانتاج وهو جزء من هذه الوسيلة وليس مالك. (القريشي، 2011: 192-193).

العوامل الاجتماعية المساعدة على رفع معدلات جريمة القتل والتي تشكل خصائص تميز مرتكبيها:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا محوريا في تشكيل السلوك الجرمي بشكل عام وجرائم العنف بشكل خاص ومن ضمنها جريمة القتل، حيث ان الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد هي التي تحدد طريق سيره مستقبلا وخاصة اذا ما ترافقت مع تفكك اجتماعيا في العلاقات سواء الداخلية مع الأسرية او الخارجية مع الحي الــذي يعيش فيه الذي يرى في العنف شــيئا مبــرر يحمــل دلالــة القــوة والرجولــة(الحسن،2008: 291). فالسمات الاجتماعية تشير الى ان الجريمة ومنهــا جريمــة القتل ترتبط في الظروف الاجتماعية والجماعات، وبناء علية فان هذه الجريمة يــتم النظر اليها من زاوية التعريف الاجتماعي للسلوك الجرمي الذي يــربط الجريمــة بالقوى الاجتماعية، وان التساؤلات التي تثار حول جريمة القتل والتي تنطلق مــن اسس اجتماعية تدور حول لماذا يطيع بعض الناس القانون في حين ان هناك انــاس اخرون لا يلتزمون به ويرتكبون الجريمة؟ حتى ان الفروق في الالتزام في القــانون تصل الى داخل الأسرة وبين اشقاء تعرضوا لنفس الظروف.(الوريكــات، 2014: 92-93). فمعايير البناء الاجتماعي والتي هي عبارة" عن معايير عنقودية التركيب تتضمن عادات وتقاليد وأعراف وقوانين محددة للسلوك الاجتماعي" تــشكل نمــاذج يتبعها الفرد فتعمل على تثبيت سلوكهم وتضمن استقراره وثباته الا ان هذه المعايير الي تم تثبيتها لدى افراد الجماعة قد تكون سلبية ومن هنا تصبح حجر عثرة يقف في وجه المجتمع والفرد، وتبرز اشكال وأنماط من الجريمة والانحــراف تعيــق تقــدم المجتمع وتصبح حياة افراده صعبة ومهددة(القريشي،2011: 233). ومن العوامــل الاجتماعية التي تلعب دورا في رفع معدلات السلوكيات الجرمية ما يلي:

1. **التنشئة الاجتماعية**: ان التنشئة الاجتماعية للفرد عملية طويلة ومستمرة وأهمها على الإطلاق السنوات الأولى من عمر الفرد إذ تعد أهم مراحل تكوينه الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي بل هي سنوات تكوين شخصية ووضع أساسيات بناءه وغرس عاداته الاجتماعية والدينية لذا فمن الواجب تنشئته اجتماعيا وبشكل سليم حتى يصبح لبنه فعالة في المجتمع على المدى الطويل، وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية أهم

الوسائط الحتمية لعملية التنشئة حيث تتدخل في تكوين شخصية الفرد وتشكيل حياته في مراحلها المبكرة، فهي أحد أهم العوامل المشاركة في صياغة أساليب التفكيـــر لدى الأفراد. والتفكير هو الأداة الأساسية في التعرف إلى الذات والمحيط ومن ثـــم التوصل إلى طرق تحسين نوعية حياة الفرد والجماعة علـــى الـــصعيد الفكـــري والجسدي والروحي والمجتمعي .كما يعد التفكير الوسيلة المـــستخدمة فـــي إيجـــاد عوامل التجديد المطلوب لتحسين نوعية الحياة والتي تتغير ظروفها بـــشكل دائـــم، وعلى كلٍ من الفرد والمجتمع إيجاد وسائل التكيف بما يتلاءم مع هذا التغير .وهنا يأتي دور عوامل صياغة أساليب التفكير،من خلال التنشئة الاجتماعيـــة الواعيـــة لدورها المؤثر على كلمن حياة الفرد بدء من طفولته ومرورًا بنشأته وشبابه وحتى هرمه، وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها " منظومة من العمليـــات التـــي يعتمـــدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه هذه الثقافة من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد إلى أفراده" (وطفة، 1993) وهي بعبارة أخرى العملية التي يتم فيها دمج الفرد في ثقافة المجتمع ودمج ثقافة المجتمع في أعماق الفرد. ويعد دوركايم اول من استخدم التنشئة الاجتماعية بمعناها التربوي وقد صاغ الملامح العلميـــة لنظريـــة التنـــشئة الاجتماعية، فالإنسان من وجهة نظر دوركايم هو ما يريده المجتمع ان يكون، فهي عملية اجتماعية تمارسها الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم ترشد بعد، وذلك من أجل ضمان تواصلها، وهي التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم ترشد بعد وتكمن وظيفتها في إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الفرد لصالح نماذج من السلوك الاجتماعي(غي افانزيني، 1981).

1. **التنشئة الاجتماعية والسلوك الجرمي:**

يظهر دور التنشئة الاجتماعية في السلوك الجرمي من خلال ما يلي:

أ. **التنشئة الاجتماعية ذات النمط الديمقراطي:** يتصف هذا النمط بأن الأمور بـــين والوالدين وأفراد الأسرة تكون بشكل تعاوني قائم على الحرية واحترام الفردية، وعلى النشاط والحركة والحيوية والإيجابية والتفاعل ويتجلى هذا النمط في عـــدة مظاهر منها: اعتراف الوالدين بأن ابنائهم أشخاص يختلفون عن بعضهم بعضاً، وأن كلاً منهم ينمو بشكل مستقل نحو الرشد وتحمل المسؤوليات في المـــستقبل،

والدفء والقبول الوالدي في العلاقات الأسرية، والحب الذي يمنحه الوالدان للأطفال من خلال القول والفعل والتقدير الداخلي لإنجازاتهم، والنظام والحزم المقترن باللين، فلكل فرد في الأسرة حقوق وواجبات يعرفها ويلتزم بها، وتشجيع الفرد على القيام بالسلوك الاستقلالي، ووضع حدود واضحة وثابتة فيما يتعلق بالأشكال السلوكية المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً، وتشجيع الفرد على القيام بأعماله الخاصة .وأهم آثار هذا النمط: التكُّيف ويظهر من خلال ما يوفِّره الوالدين من فرص ايجابية لتكوين العادات الانفعالية والاجتماعية التي تساعده على التكيف مع المحيط الاجتماعي. والتلقائية والاستقلال وتحمل المسؤولية. والشعور بالأمن والثقة بالنفس، والاندماج مع الآخرين، والتفاعل معهم، مما يسهل عليه الانتماء إلى الجماعات الأخرى، وعلى دمج قيمه ومعاييره واتجاهاته الخاصة مع معايير وقيم واتجاهات الجماعة.

ب. **التنشئة الاجتماعية ذات النمط التسلِّطي**: وفيه يسيطر الوالدان على الفرد في جميع وفي مختلف مراحل النمو وينوبان عنه في القيام بما يجب أن يقوم به، ويتحكمان في أعماله كلها ويحولان بينه وبين تحقيق رغبته في الاستقلالية لكي يأخذ مكانه كفرد ناضج في المجتمع. ويفتقر هذا النمط إلى العلاقات الاجتماعية الحسنة داخل الأسرة أو مع العالم الخارجي، وتكون اهتمامات الفرد ورغباته مهملة ومنكرة، وعندما يسعى لإثارة اهتمام والديه او اسرته، فإنه يقابل بإنكار شديد وربما يعاقب بدنياً، ويخضع الفرد إلى قواعد ومعايير سلوكية صارمة وعليه اتباعها وعدم الحياد عنها، وكثيراً ما تكون مقاييس القسوة والصرامة والشدة بلا سبب، إضافة إلى اتباع الصرامة والشدة مع الفرد، وإنزال العقاب فيه بصورة مستمرة، وصده وزجره كلما أراد أن يعبر عن نفسه بصورة مستقلة، ويترك هذا النمط الكثير من الآثار على الفرد، منها: شعور الفرد بالنقص وعدم الثقة بالنفس، والشعور الحاد بالذنب والارتباك، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية والميل إلى الانسحاب، وكره السلطة الو الدية والضيق النفسي والرهبة والخوف من الوالدين، وضعف الانتماء الأسري، وعدم التمتع بالحرية حتى لو منحت له في مستقبل

حياته، وقد ينتهج الفرد نهج والديه فيما بعد عندما يكبر عن طريق التقليد والتقمص، والميل للإخلال بالنظام والانضباط.

ج.**نمط التنشئة الاجتماعية المتسم في الحماية الزائدة**: الرعاية المفرطة والمغالاة في حماية الفرد والمحافظة والخوف عليه، يجعل الأسرة تبعد الفرد عن القيام بأي عمل لوحده خوفاً عليه من التعرض للأذى. كما يتضمن هذا النمط الإذعان لمطالب الفرد جميعها مهما كانت شاذة أو غريبة،مع إصرار الفرد على تلبية مطالبه أينما، وكيفما، ومتى شاء دون مراعاة للظروف الواقعية، أو عدم توفر الإمكانات . وتظهر الحماية الزائدة للفرد في ثلاثة مظاهر: الاتصال المفرط والتدليل المستمر والحرمان من السلوك الاستقلالي. ويؤثِّر هذا النمط على النمو المتكامل، من حيث عدم تحمل للمسؤولية، وعدم القدرة على تحمل مواقف الفشل والإحباط في الحياة، وتوقع الإشباع المطلق لحاجاته من المجتمع فيما بعد، ونمو نزعة الأنانية وحب التملك (دويدار، 1994).

د. **نمط التنشئة الاجتماعية المتزمت(المتطرف)**: يتضمن الميل إلى فرض الطاعة والسلوك مع عدم التساهل في التعبير عن النزعات العدوانية أو الجنسية، واستخدام العقاب بمختلف أشكاله جسدي والفظي ويعتبر النظام القائم على الصلابة عاملاً هاماً من عوامل تشويه الضمير، فإذا زاد التزمت في فرض هذا الأسلوب فإن الفرد لا يتحول إلى إنسان شديد الطاعة فحسب، بل إلى شخص تزداد لديه مشاعر الذنب والقلق والضبط الشديد للنفس. فالتنشئة الاجتماعية شديد الصرامة والتزمت، تنتج افراد عدوانيين أو غير اجتماعيين، فالنزعة العدوانية تزداد عندما يسمح الوالدان بالتعبير عن السلوك، ثم عقاب الفرد جسدياً حين ظهوره، هذا العقاب يحول النزعة العدوانية عند الفرد إلى العالم الخارجي ساء كانوا اشخاص او بيئة مادية ويرتبط الاضطراب العقلي بالتزمت الشديد في التنشئة، ويعتبر القلق حالة متطرفة من الضبط الشديد المرتبطة بالتنشئة المتزمتة (دويدار، 1994)

ه. **نمط التنشئة الاجتماعية المعنف**: **ان** هيمنة العنف على العلاقة القائمة في إطار الأسرة يظهر على شكل منازعات زوجية وخلافات بين الزوجين، والشجار المستمر بين الأخوة، وأساليب التهديد والوعيد التي يمارسها الكبار على الصغار،

واعتماد الآباء والأمهات على أسلوب الضرب المباشر للأبناء، والأحكام الــسلبية التعسفية التي يصدرها الأبوان على الابن، وقيام الآباء بقص القصص المخيفــة والمرعبة بغرض تكوين أنماط سلوكية معينة، ومن آثــار هــذا الــنمط: إنتــاج شخصيات إرهابية حقودة أو خائفة تتميز بالعجز والقصور. وتكوين شخــصيات سلبية تشعر بالضعف وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. وتكوين العقد النفــسيه كعقدة الذنب وعقدة النقص. وتعطيل طاقات الإبداع والابتكار. وإنتاج الشخصيات العصابيه الانفعالية كالشخصية الانطوائية(مختار، 2001).

ومما سبق يمكن القول ان التنشئة الاجتماعية السلبية يمكن ان تؤدي الى تــشكيل وتثبيت خصائص نفسية كالمذكورة في اثار النمط المعنف الوارد ذكــره بــاعلاة وتنعكس سلوكيا على توليد السلوك الجرمي وسلوك القتــل اذا مــا تطــور الــى مستويات عليا.

2. **التفكك الاجتماعي**:

يؤدي تحلل العلاقات الاجتماعية وتفسخها الى تفكك التماسك الاجتماعي وعدم التزام الفرد في قواعد المجتمع وقوانينه الناظمة له وهذا يزيد من معدلات ظهور السلوكيات الجرميه (الوريكات،2008)، وهناك من يرى بان التفكك الاجتماعي اساسه تفكك ثقافي يحدث نتيجة التقدم المادي على حساب التقدم في الجانب الثقافي والأخلاقي وهذا بدوره يؤدي الى ظهور سلوكيات جرميه تبعا لمنظومة العوامل الاجتماعية الأخرى(Ruth&Willson,1992).فالتفكك الاجتماعي هو خلل يصيب النسق الاجتماعي يجعله عاجزا عن اداء وظائفه الأساسية المتمثلة في الاستقرار والاستمرار نتيجة لعدة عوامل منها: صراع القيم والمصالح. وصراع المكانة والتزامات الدور نتيجة فشل الفرد في اداء الدور المطلوب لكل مكانة اجتماعية يشغلها بحيث تسيطر سمات وخصائص احد الأدوار الاجتماعية على سائر الأدوار الأخرى في حياة الفرد. وقصور عملية التنشئة الاجتماعية للفرد. وخلل في قنوات الاتصال الاجتماعي (الجوهري والسمري، 2011: 28).

3. الاغتراب المجتمعي نتيجة عوامل التحضر والتحديث:

تتسم المدن الكبيرة في تحول العلاقات الاجتماعية اضافة الى التحـول فـي الأدوار التقليدية للأسرة هذا اضافة الى معاناة كبار السن من التهميش وشـعورهم بالاغتراب نتيجة فقدانهم لمكانتهم وأدوارهم اضافة الى ظهور الثقافـات الفرعيـة وهذا يفسر ارتفاع معدلات الجريمة في المدن فالحراك المكاني حتى داخل المجتمع الواحد له اثاره السلبية نتيجة ضعف الضبط غير الرسمي نتيجـة فقـدان الاهـل والأقارب والجيران والقيام بادوار وأثبتت الدراسات وجود علاقـة طرديـه بـين التحضر والجريمة اي بمعنى ان الجريمة تزداد مع زيادة التحضر فالتحـضر قـد يحقق رغبة الفرد في جمع المال بكل الطرق وكراهية الفـرد للقـانون ومحاولتـه المستمرة لإيجاد البديل غير المشروع لتحقيق اهدافه في العيش في الحياة (عوض، 2001). فالتحضر يتميز ليس فقط النقلة النوعية في شكل المجتمع من البسيط الى المعقد والمركب ولكن ايضا في موضوع المجتمع الكامن في معايير ذلك المجتمـع حيث ان الانتقال ايضا يكون في التظامن الاجتماعي من التظامن الآلي الى التضامن القائم على التخصص ففقدان الوظائف يؤدي الى فقدان في المعايير والأخلاق بحيث يؤدي الى الشعور في الاغتراب المجتمعي وفقدان الضوابط الاجتماعية التي تـسهم في رفع معدلات السلوكيات الجرمية وخاصة الممارسة على سلامة الجسد بإيـذاء او القتل (Robertson, 2002).

4. الدين:

يلعب الدين دورا رئيسيا ومهما في خفض معدلات الجريمـة مـن خـلال الضبط الاجتماعي الذي يمارسه والذي يبدوا على شكل شعائر ومعتقـدات تـضمن التماثل الاجتماعي من خلال تحريم السلوكيات الجرمية ووضع العقوبات الرادعـة (عسعوس، 1993).فتأثير الدين في ضبط الجريمة اقوى من القانون حيث ان مركز الضبط فيه يكمن داخل الانسان في حين مركز الضبط في القانون خارجي فتعـاليم الدين مغروسة في نفوس الأفراد وحتى وان ضعفت احيانا فمـن الـسهل اثارتهـا وتعزيزها تارة اخرى فتتكون الحاسة الأخلاقية في الانسان تمنح الانـسان القـدرة على مقاومة اغراءات الجريمة ومكتسباتها(عوض،2001). فالضبط الاجتمـاعي

احد اهم وظائف الدين حيث انها تهتم في تربية الشباب وتثقيفهم من الناحية الخلقية وتعلمهم المحافظة على المعايير الاجتماعية للمجتمع فمن خلال تلك الوظائف يعزز الدين التماسك الاجتماعي ويضبط سلوك الأفراد فمن خلال الأوامر والنواهي يدعم التواؤم في السلوك الاجتماعي فالعقاب في التعاليم الدينية تؤدي دور عملية الضبط الاجتماعي، فالتعاليم الدينية تزود الانسان بالسكينة وهدوء النفس الذي يعمل بمثابة الكابح للتوتر النفسي، الا انه ونتيجة وصول العلمانية غير المنضبطة الى ذروة سيطرتها على حياة الانسان وتقلص دور الدين واقتصاره فقط على الحياة الخاصة،شاعت الفوضى غير الخلاقة في كل بقاع الأرض وضهر الهرج والمرج في معظم اصقاع الارض حتى اصبح الانسان موضوع وهدف للموت (القريشي، 2011).

5. التفاعل الاجتماعي:

اهتم علماء الاجتماع بدراسة التفاعل الاجتماعي؛ لكونه يسلط الضوء على جوانب متعددة من حياة المجتمع (Giddenes, 1989: 114)، حيث يعطي للإنسان ميزة فريدة تميزه عن غيره من المخلوقات الحية، فشخصية الإنسان الفريدة تتشكل من خلال التفاعل مع الآخرين، فيتزود بالمعايير، والمثل الاجتماعية، وتتشكل التنظيمات الاجتماعية، من خلال ذلك التفاعل فهو أحد أهم آليات نقل القيم والمعايير من جيل إلى آخر(Conklin, 1984)، ويشير إلى الطرق، التي من خلالها يستجيب شخص لآخر أو لمجموعة، وهو ليسن بالضرورة، أن يكون وجها لوجه، فقد يحدث بشكل غير مباشر من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة، مثل: التلفون أو الإنترنت (Schaefer& Lamm, 1995)، فمحور التفاعل الاجتماعي يدور حول السلوك، الذي يؤثر فيه فرد أو جماعة في أفعال وسلوكيات فرد آخر، سواء أكانت ظاهرة أو غير ظاهره. ويعرفه دووب (Doob) بأنه عبارة عن المعاني، التي يعطيها الأفراد للناس والأشياء، وهذه المعاني يشتقها الفرد من الأحكام، التي يطلقها الآخرون على تلك الأشياء خلال تعامله، وتفاعله اليومي مع خبراتهم، التي تدور حول موضوعات مادية واجتماعية، مثل: الدين، والأصدقاء، أو موضوعات مجردة، مثل: الأفكار، والمعتقدات وبالتالي، فإن هذة المعاني، والأحكام تحدد

الطريقة، التي يسلك الفرد بموجبها، ويتعامل مع الأفراد الآخرين في مجتمعه، فإما أن يكون سلوكه منحرفا أو ملتزما (Doob,2000).

6. **التعليم**:

يتضح دور التعليم من خلال نقل الخبرة بين الاجيال البشرية لذا فقد عرفه دوركايم موثق في (القريشي، 2011) بأنه" التأثير الذي تمارسه الاجيال الأكبر سنا على تلك الاجيال التي لم تأهل بعد للحياة الاجتماعية وانه يستهدف ايقاظ القدرات الفيزيقية والعقلية والأخلاقية في الطفل وتنميتها في ضوء متطلبات المجتمع والبيئة ألاجتماعية" فهو من الوسائل والأدوات الاجتماعية التي من خلالها يستطيع ضبط الظواهر السلوكية غير المرغوبة اجتماعيا ومنع حدوثها.فالتعليم يهدف الى اعداد الفرد للحياة الاجتماعية فهو يجنب الفرد الصدام مع الأوضاع الاجتماعية القائمة التي قد تجعلة ضحية هذا الصدام اذا لم يكن مؤهل له فهو يساعد الفرد على اكتشاف الطرق المناسبة للانسجام مع الأوضاع الاجتماعية والتكيف معها، لذا فان من واجبات المؤسسات التربوية التي اخذت على عاتقها تعليم ابناء المجتمع ان:

1. تنشئة ابناء المجتمع تنشئة سليمة وتعليمهم قواعد المجتمع الاجتماعية والقيم والآداب العامة.
2. تعليم ابناء المجتمع اسس الدين وتدريبهم على العبادات الدينية.
3. تعليم افراد المجتمع اهمية الحقوق والواجبات وأهمية السلطة والقانون.
4. تحصين التلاميذ ضد الانحرافات وتعليمهم مضارها على الفرد والمجتمع(القريشي،2011: 245-246)، فالتعليم يطور حياة الانسان، ويوسع مداركه العقلية بحيث يستطيع الحكم على الأشياء بتجرد ويمكنه من التمييز ما فيه خيره وخير المجتمع ويعلم ما هو حق وواجب فالدراسات اكدت على ان نسبة المتعلمين من يرتكبون الجريمة قليلة فالأمية من العوامل المؤدية الى الجريمة.

أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للعامل الاجتماعي كخاصية لمرتكبي جريمة القتلٍ.

1. **نظرية الروابط الاجتماعية**: يري هيرشي بأن مصدر السلوك الجرمي يتمثل في فشل الفرد في الارتباط مع المجموعات الاجتماعية(العائلة،المدرسة، الاقـران) فتركيزه كان على الالتزام بدل من الانحراف حيث اكد علـى اهميـة الـضبط الداخلي واعتبره اكثر قوة في توجيه السلوك الانساني ولكن مع عدم التقليل من أهمية مصادر الضبط المباشر او الخارجي(Walters, 1990) فالارتباط يشير الى الاهتمام بالآخرين، حيث إن القبول في معايير الآخرين، وتطوير الـضمير الجمعي، يعتمد على الارتباط بهم، وأهم المؤسسات الاجتماعية، التي تلعب دورا في تمتين الارتباط، الذي يحمي الفرد من الانحراف،فهي: المدرسة، والأقـران، والعائلة، حيث إن الارتباط الحميم مع يشكل عازلا ضد الانحراف، من خـلال تعزيز، وتطوير مشاعر الولاء، والاحترام (Siegel, 2003).اما الالتزام ويشير إلى استثمار الفرد لوقته، وطاقته، لتحقيق هدف معين، كتكوين مشروع تجـاري أو الحصول على قدر من التعليم، أو اكتساب شـهرة، وبالتـالي، فـإن خيـار الانحراف وتدمير ما بناه يقل، حيث يضع في اعتباره أن الالتـزام فـي قـيم المجتمع هو الذي يحقق له ما يرجوه من فائدة (الـسمري، 2009). فانغمـاس الفرد في ممارسة اعمال مفيدة أو دراسة، يعزله عن الانحراف، نظـرا لعـدم وجود الوقت الكافي لديه للمشاركه في السلوكيات المنحرفـة، إضـافة إلـى أن الانغماس في العمل المفيد يحقق الشهرة للفرد، على عكس الانحراف الذي يفقده سمعته، ويحرمة من احترام الآخرين له (الوريكـات، 2008). فالاعتقـاد فـي النظام القيمي، الذي يحكم المجتمع، حين يحمل طابع الضرورة الأخلاقية، يصبح خرقها صعب في اعتبار الفرد فالفرد الذي يعتبر النظام القيمي للمجتمع، جزء منه، عادلا ويحققّ طموحاته، ويراعي مصالحه، يلتزم فيه ويطيعه (الـسمري، 2009).
2. **نظرية التعلم الاجتماعي لرونالد أكرز**: افترض أكرز (Akers) وجـود أربعـة أبعاد للسلوك المنحرف، وهذه الأبعاد تشكل آليات، يتم من خلالها تعلم الـسلوك

الجرمي وهي تضم ما يلي: ترابط الاختلاف، التعريفـات، التقليـد، التعزيـز التفاضلي. فالفرد يتعلم السلوك المنحرف، كما يتعلم السلوك الملتـزم ايـضا، ولكن الاختلاف بين العمليتين هو في محتوى الارتباط، ومن هنا جـاء مفهـوم ترابط الاختلاف (Cressey, 2006). فمفهوم الإرتباط يـشير إلـى جماعـات مختلفة من الناس، يتفاعل معها الفرد بعضها يعرف السلوك المنحرف على أنـه سلوك مقبول، وبعضها يرى أنه غيـر مقبـول (Payne&Triplett,2004)، فمصدر الاتجاهات التي تفضل الانحراف، أو لا ترفضه يأتي من أنماط التفاعل والارتباط مع الجماعات (Vold, et.al.,1998).

3. **نظرية الاهتمامات المركزية والترميلر**(Walter Miller)**،**فيـرى أن المجتمـع يتكون من جماعات، وإن كانت تشترك في بعض القيم إلا أن هناك اختلاف في قيم أخرى، وهذا الاختلاف في تلك القيم يدفع أفراد الطبقة الدنيا للـدخول فـي صراع مع قيم الطبقة الوسطى، التي يعتقد بأنها من يوجه التشريعات، ويمارس القهر عليهم، وتمثل هذه القيم، التي تختلف اختلافا واضحا عـن قـيم الطبقـة الوسطى بؤرة الاهتمام لدى أفراد الطبقة الدنيا، التي تضم ما يلـي: المـشاكل وإثارة الاضطرابات، والقسوة والخشونة، والدهاء والمكر، والإثارة، والإيمـان بالقضاء والقدر، والاستقلالية. فمصدر الجريمة، عند ميلر، يتمثـل فـي التقيّـد وإطاعة القيم، التي تمثل مركز اهتمام الطبقة الدنيا، حيث إن مسايرة هذه القـيم يقود آليا إلى الجريمة (ربيع، 2010) وبناء عليه، فإن ميلـر(Miller) ومـن خلال تحليله لأفراد الطبقة الدنيا عمم فرضيته، التي ترى بأن الانحراف جـزء من سلوك الطبقة الدنيا التقليدي وهو أحـد اهتمامـاتهم المركزيـة (Herbert, 1982).

4. **العوامل النفسية المساعدة على رفع معـدلات جريمـة القتـل والتـي تـشكل خصائص تميز مرتكبيها:**

ينصب اهتمام الاتجاهات النفسية على شخصية الفرد، والصراعات، والـدوافع النفسية، التي تلعب دورا رئيسا في السلوك الجرمي، وتتجاهل الفعل المنحرف نفسه، وإذا تناولت الفعل فإنها تدرسه كسمة ترتبط بشخصية معينة على اعتبار أن السلوك

الجرمي هو سلوك غير سوي صادر عن فرد مضطرب نفسيا، وتعتبر شخصية المجرم لا تختلف كثيرا عن شخصية المريض نفسيا (المغربي،2007). فالفرد هو وحدة التحليل الأولي في هذه الاتجاهات، فتدرس شخصيته، التي تعتبرها مخزن الدوافع، والرغبات، وأن مصدر السلوك الجرمي غير السوي، إما أن يكون نتيجة لاقتران وإشراطات غير مناسبة، كما هو وارد في التفسيرات السلوكية، أو نتيجة لاضطرابات عقلية وشخصية (الوريكات، 2008)، فمعظم علماء النفس يرون أن السلوك الجرمي هو نتيجة للشذوذ في البناء النفسي عند المجرم؛ لذا ينصب اهتمامهم على كيفية اكتساب هذا السلوك، وآثاره، والاستمرار في ممارسته، وتعديله (Bartol& Bartol, 2008)، ومن اهم الاضطرابات النفسية التي لها دور في السلوك الجرمي ما يلي:

1. **الاكتئاب**: من اكثر المصطلحات النفسية تداولا حيث انه يستخدم في التعبير عن ردود الفعل حيال المواقف التي تؤثر في حياة الفرد قليلا او كثيرا، فهو ينتشر بين جميع الطبقات الاجتماعية وهو مرض شائع ويمكن السيطرة علية بنجاح في اغلب الأحيان إلا ان عدم معرفة الشخص انه مصاب فيه او نتيجة الأفكار الخاطئة التي يحملها عنه يؤخر السيطرة علية ويعرف بأنه" حالة من القنوط واليأس وانقطاع الأمل والخوف يصاحبها اتجاهات انفعالية سلبية(سعد،1994) وعرفه (ابو دلو، 2009) بأنه" إحساس بالتعاسة الزائدة الناجمة عن بعض مشاكل الحياة"،وقد يظهر الاكتئاب على شكل احاسيس قاسية من اللوم وتأنيب الضمير وقد يظهر عند البعض الآخر مختلطا مع شكاوى جسمانية وأعراض بدنية او قد يظهر على شكل مشاعر اليأس والتشاؤم والملل السريع من الحياة والناس وقد تجتمع كلها في شخص واحد او تختلط مع اعراض نفسية او جسمانية اخرى وحتى يعتبر المصاب بالاكتئاب شخص مريض ويحتاج الى تداخل علاجي تكون الأعراض اكثر حده ويستمر ظهورها لفترات طويلة ويعوق الفرد عن اداء نشاطاته وواجباته المعتادة وتثيره اسباب قد لا تكون واضحة (ابراهيم،1998) فالفرد المصاب بالاكتئاب يعتنق ثالوث الأفكار التالية: رأي عن الذات باعتبارها غير ذات قيمة، ورأي عن العالم باعتباره متوحشا ورأي عن المستقبل باعتباره بائسا(فايد،

2001).فالعوامل المسببة للاكتئاب تندرج تحت عاملين: 1. العامل الوراثي 2. العامل الاجتماعي المثير والمرسب للعامل الأول.(ابو دلو، 2009).

2.**القلق**: ان عيش الانسان في حياة مليئة بالخبرات المقلقة، يرسب لدية اتجاهات سلبية نحو نفسه والعالم المحيط به والمستقبل ويعرف القلق بأنه عبارة عن " الحالة النفسية التي تحدث عندما يشعر الفرد بوجود خطر يهدده وهو ينطوي على توتر انفعالي تصحبه اضطرابات فسيولوجية(ملحم،2001). ومن أسباب القلق: اسباب جسمية، ونفسية واجتماعية ووراثية، اضطرابات في النواقل العصبية(السيروتينين والنورادرينالين)، اساءة استعمال بعض المواد مثل زيادة شرب القهوة ونقص فيتامين B12 وزيادة إفرازات الغدة الدرقية(بني مصطفى، 2004). ومن اعراض القلق:

1. اعراض نفسية وتضم: الشعور بالخوف من المجهول وسرعة الاثارة وردود الفعل وصعوبة في التركيز والانتباه والشعور بعدم الارتياح وقلة النوم.
2. اعراض جسمية: رجفة وألم في الجسم، التعرق والنمنمة في الجسم، الدوخة والشعور بالتعب، الشعور بالاختناق، كثرة التبول، اضطرابات في المعدة والأمعاء.

أنواع القلق:

1. القلق الموضوع العادي: وفيه يكون مثير الخوف خارجي ومعروف وللخوف في هذه الحالة ما يبرره ومثال ذلك خوف الأم على ابنها الغائب او خوف التاجر من الإفلاس وفي علم الجريمة القتل خوفا من الفضيحة (قتل الشرف او الثأر).
2. القلق الذاتي الداخلي: ومثال ذلك الخوف من المرض او تأنيب الضمير في حالة الخطأ او القيام بعمل غير صالح.
3. القلق العصابي: وهو قلق غير معروف المصدر وسبب الخوف فيه ذاتيا ولا يعرف له سبب او مصدر ولا يوجد له مبررا او موضوعا(السفاسفة وعربيات، 2005: 86-87).

3. **الإحباط**: يواجه الفرد مواقف بيئية واجتماعية واقتصادية تعيق تحقيق اشباع دوافعه وحاجاته وهذه العوائق تؤدي شعور الفرد بالإحباط والذي يعرف بأنه " ادراك الفرد لعائق يحول دون اشباع حاجاته او توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل" ويظهر الاحباط في الحالات التالية: مواجهة الفرد لعائق وهذا العائق قد يعود الى اسباب داخلية تكمن في الفرد ذاته او خارجية ترتبط في البيئة من حوله يقف حائلا بينه وبين سلوكه الذي يهدف الى تحقيق الاشباع، ويظهر ايضا عندما فشل سلوك الفرد الذي يقوم به الفرد بطريقة عمدية في تحقيق غاية ما ويظهر الاحباط ايضا عندما يتدخل عامل داخلي او خارجي ويحول دون تحقيق هذا الهدف او يؤجل تحقيقه. ومن العوامل التي تسبب الإحباط: عوامل توجد في البيئة الخارجية، وعوامل شخصية داخلية. ومنها ما يلي: الأعراف والتقاليد. والقوانين الجائرة التي تخدم فئة على حساب اخرى. والفقر. وعدم توفر عمل. والاصابة بامراض جسدية، والاصابة في عاهات جسدية تحول دون تحقيق الأهداف. ومن نواتج الإحباط: أن هناك فروق فردية بين الناس في طرق التعامل مع المواقف والظروف التي تسبب الإحباط فالبعض يستسلم لتلك الظروف وينكب على نفسه والبعض يقف مرة اخرى ويعيد الكرة مرة أخرى في حين ان هناك اشخاص قد يعزو فشله وإحباطه نحوهم فيسلك سلوكا منحرفا اتجاههم فقد يتسبب لهم بالأذى او الموت اذا كان اعاقة الهدف والخسارة التي تحملها كبيرة فيتخذ من العدوان والعنف اتجاه من يعيق تحقيق الهدف وسيلة (السفاسفه وعربيات،2005: 98-105).

4. **الشخصية السيكوباثية(المضادة للمجتمع)**: إن السيكوباثيين اشخاص لا يمكن وصفهم بالمضطربين نفسيا ولكنهم اشخاص يتصفون بأنهم مضطربين اخلاقيا نظرا لما يصدر عنهم من سلوكيات تخرق القانون الخلقي السائد في المجتمع، فهي تصيب الجانب الخلقي دون ان تترك اثرا في القدرات العقلية، فهي توجد بين نزلاء السجون والعاطلين عن العمل، نظرا لتميزهم بالاندفاع والعدوان وعدم التعلم من التجربة وعدم القدرة على مقاومة الإغراء ولا يردعهم قانون ولا ينتمون لأي فرد او جماعة ويتصفون بالقسوة وعدم النضج الانفعالي ونقص في الاحساس

بالمسؤولية والقدرة على الدفاع عن انفسهم وقد ينجح من يتصف بهذه الصفات في شغل ادوار قيادية لأنه يتصف بالطموح المبالغ فيه وعلو مكانته القيادية قد تـــأتي من انانيته المفرطة المحطمة لكل القيم والعقبات حتى الـــصداقات تـــستغلها مـــن يتصف بهذه الشخصية من اجل تحقيق طموحة (ربيع واخـــرون،1995). ومـــن سمات الشخصية المضادة للمجتمع:

1. الجاذبية السطحية، الذكاء المتوسط او اعلى من المتوسط.
2. عدم معاناتهم من اعراض المرض الذهاني، ولا يوجد عندهم شعور بالقلق ويشعرون بالراحة والاسترخاء في المواقف التي تزعج الشخص السوى.
3. عدم تحمل المسئولية.
4. عدم الشعور بالخجل او العار في المواقف المخجلة.
5. -عدم قول الصدق.
6. القدرة الضعيفة على الحكم على الأشياء وقدرة ضعيفة على الاستفادة من الخبرات السابقة.
7. -عدم القدرة على الاستبصار.
8. -عدم اظهار مشاعر الحب مع عدم الشعور بالأمن والقسوة والجمود.
9. لا ينتحرون ويعيشون حياة جنسية غير سوية.
10. يفشلون في العيش بطريقة لا تخالف القانون إلا في حالة تهديد الذات من اجل الدفاع عنها.(الزعبي، 2013: 225-226).

جريمة القتل والشخصية السيكوباثية(المضادة للمجتمع):

تخالف الشخصية المضادة للمجتمع قوانين السلطة كثيرا، نظرا لانعدام روح المسئولية وأنانيته حيث ان اساس علاقته مع الآخرين هي المصلحة الشخصية فقط، فهو سريع الملل والانفعال وعدواني يرتكب الجريمة لأتفه الأسباب ولو كانت قتل، فليس لهذه الشخصية القدرة على تأخير اشباع الحاجات ولديه اعتقاد بانه شخص قادر على المراوغة والإفلات من العقاب وهذا ما يدفعه لارتكاب الجريمة وخاصة

القتل سواء كانت عمديه او قصديه او بإهمال منه او ضرب مفضي الى الموت عندما لا يحقق المجنى علية رغبته (الزعبي، 2013: 232).

أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للعامل النفسي كخاصية لمرتكبي جريمة القتل:

1. **نظرية الإحباط- العدوان**: تعود هذه النظرية الى كل دولارد وميلر وترى هذه النظرية بان هناك عوامل سابقة على ارتكاب السلوك العدواني ومنه جريمة القتل وتتمثل هذه العوامل في الاحباط حيث يظهر هذا الاحباط عند محاولة الجاني اشباع وتحقيق اهدافه الا ان تدخل المجني علية يحول دون تحقيق هذه الحاجات فتقع الجريمة.(الوريكات، 2014: 194).

2. **تفسير نظرية التحليل النفسي**: لا زالت تعتبر هذه النظرية، ومع ما وجه إليها من انتقادات من النظريات الكبرى في علم النفس، والإرشاد النفسي، حيث تم التوسع في استخدام تطبيقاتها العلاجية في العملياته الإرشادية، ومؤسس هذه النظرية هو سيجموند فرويد وتناولت الإشباع، والبحث عن اللذة، وتجنب الألم بغض النظر عن الواقع الذي توجد فيه. فالقتل من وجهة نظر النظرية التحليلية الفرويديه، فيتمثل في:

أ.الصراع بين مكونات الشخصية وعدم قدرة الذات الوسطي(الأنا) على مواجهة إلحاح الهو في الحصول على الإشباع.

ب.عجز الذات العليا (الضمير)عن الردع (المحاميد، 2009: 38).

ج.تضخم الذات العليا، حيث إن الضمير الحاد، والمتزمت، والمتمسك بالقيم العليا، والمثالية، يحرم الذات الدنيا من الإشباع، لذا تحدث جريمة القتل، كوسيلة للإشباع وهذا يمكن ان يفسر جريمة الشرف والثأر (العيسوي، 2005: 76).

3. **النظريه السلوكية**: وهي من النظريات الكبرى أيضا في علم النفس، ولها تطبيقات وأساليب سلوكية متعددة في مجال الإرشاد النفسي، وترى السلوكية التقليدية أن جريمة القتل يمكن ان تحدث نتيجة تقليد الخبرات المكتسبه من البيئة وتعزيزها وقد يكون التعزيز اجتماعية وهذا قد يفسر جريمة الشرف والثأر فهي تلقي استحسان المجتمع وتعزيزه للجاني إن تعزيز الآخرين لسلوكيات الفرد، يؤدي إلى تعلمها، وتثبيتها، وممارستها(الوريكات،2008: 123).

4.النظرية المعرفية: تركز النظرية المعرفية على العمليات العقلية، وعلى الكيفية، التي من خلالها يدرك الفرد العالم من حوله، ويحل مشاكله على اعتبار أن مصدر ارتكاب الجريمة يكون من خلال معالجة المعلومات، وتخزينها، وترميزها، واستعادتها من أجل إصدار القرارات حول ارتكاب الجريمة أو التراجع عنها،(Siegle, 2003)، فهذه النظريه تؤمن بأن استجابات الفرد للسلوكات هي نتيجة للعمليات المعرفية، التي تتوسط بين المثيرات والاستجابات. فارتكاب جريمة القتل تكون نتيجة خطأ في التفكير، حيث يعتقد الجناة بأنها متسقة، ومنطقية غير أنها خاطئة مقارنة مع التفكير المسئول، مما يجعله يرى العالم بطريقة مختلفة، بحيث يلقوا بنتيجة أفعالهم الخاطئة على الآخرين (ربيع وآخرون، 1995: 110).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

1.2.2 الدراسات العربية:

أجرت (البرقاوي، 1995) دراسة هدفت إلى التعرف على اثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (245) سجينا وسجينة من سجني دمشق للذكور ودوما للإناث، وخلصت الدراسة إلى أن التفكك الأسري بنوعيه المادي والمعنوي، وتدني مستوى التعليم لدى الفرد يعتبران من أهم العوامل في الدفع لارتكاب الجريمة، وتليها العوامل الاقتصادية.

وفي دراسة قام بها (قديح، 2003) بعنوان "الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة " فقد هدفت إلى التعرف على الظروف الأسرية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي "مركز الإصلاح والتأهيل المهني "، والتعرف على بعض خصائصهم الشخصية، ومعرفة العلاقة بين الظروف الأسرية وبعض خصائصهم الشخصية. وتكونت عينة الدراسة من جميع السجناء الذين أُدينوا بتهمة القتل العمد في سجن غزة المركزي، وقوامهم (36) سجيناً. وبينت الدراسة أنَّ الظروف الأسرية لمرتكبي جريمة القتل سيئة، وتمثلت في: التفكك الأسري، وغياب الدعم النفسي والتآزر الاجتماعي داخل

البناء الأسري، والمعاملة الأسرية. كما بينت الدراسة أن مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي لديهم عدة خصائص، وهي: العدوان، والاكتئاب، وضعف الاتزان الانفعالي وتقدير الشخصية السلبي وانحراف السيكوباثي. كما بينت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الظروف الأسرية، وبعض خصائص الشخصية، وهي: العدوان، والاكتئاب، والاتزان الانفعالي، وتقدير الشخصية، والانحراف السيكوباثي لدى مرتكبي جريمة القتل في مركز الإصلاح والتأهيل المهني في سجن غزة المركزي.

وأجرت (التويجري، 2003) دراسة هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات إلى الجريمة، ومعرفة الفروق بين العائدات وغير العائدات إلى الجريمة في هذه الخصائص، وتكونت عينة الدراسة من (207) مبحوثة من نزيلات السجون في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية السجينات تقع في الفئة العمرية (31-40) سنة، ومن ذوات المستوى التعليمي المتدني، والمطلقات، ومن العاطلات عن العمل وذوات الدخل المنخفض، كما تبين أن الظروف الاجتماعية كالحرمان العاطفي وأصدقاء السوء قد ساهمت بشكل مباشر في ارتكاب الجريمة، وظروف اقتصادية كالفقر والبطالة لعب دوراً بارزاً في ارتكاب الجريمة.

في دراسة أجراها (حنتول، 2005)، بعنوان "أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جده"، والتي هدفت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في (القتل و السرقة و الرشوة و الجنس و المخدرات) والمتغيرات الشخصية والتي شملت (السيكوباثية و العدوانية و السيطرة و قوة الأنا). لدي عينة مكونة من(130) مودعين في سجن محافظة جده. وقد تم استخدام المقاييس الخاصة بهذه المتغيرات والمستخلصة من مقياس مينسوتا متعدد الأوجه على النحو التالي: (مقياس السيكوباثية، ومقياس العدوانية، ومقياس السيطرة ومقياس قوة الأنا).. وقد انتهى البحث إلى إظهار فروق دالة بين المجموعات عند التحليل باستخدام تحليل التباين الأحادي، وقد تم التعرف على مصادر الفروق وذلك

باستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعديه، كما اتضح من اختبــار معامــل ارتبــاط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الشخصية بأن جميع قيم المعاملات في الارتباط ذات دلاله إحصائية.

وأجرى (الشراري، 2006) دراسة هدفت إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة، وتكونت عينة الدراسة (150) من المحكومين بجريمة السرقة الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف في السعودية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تمثلت الخصائص الشخصية في ان: العمر أقل من 20 عاماً؛ والجنسية السعودية؛ وأعزب؛ ومستوى تعليم الأهل متدني؛ ولا يوجد له عمل، والدخل منخفض. وكانت أهم الخصائص الاقتصادية: البطالة؛ وتلقي مساعدات مالية غير كافية؛ والدخل المتدني. اما خصائصهم الاجتماعية فكانت: الخلافات الزواجية؛ والخلافات بين الوالدين؛ والاضطهاد؛ والدلال الزائد؛ والخلافات المادية.

وقام (عبد الله، 2011) بدراسة هدفت إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعــود إلى ارتكابها في مدينة الرمادي بالعراق، وتكونت عينة الدراسة من (100) فرداً من الموقوفين في مديرية شرطة الانبار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة مــن النتــائج أهمها: أن الجريمة تظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب فــي الفئــات العمريــة المحصورة بين (18- 41) كما تبين أن نسبة العــزاب تفــوق نــسبة المبحــوثين الآخرين. وان نسبة المبحوثين المقيمون في الحضر هي النسبة العاليــة.وأن أكثــر المبحوثين هم من كان دخلهم يقل عن الحاجة. و أن غالبية المبحــوثين هــم مــن العاطلين عن العمل. وان تعليمهم منخفض.كما تبين وجود أسباب اجتماعية كالتفكك في العلاقات الأسرية، وضعف وسائل الضبط، وأسباب اقتصادية مثل تدهور الوضع الاقتصادي وطبيعة مكان السكن والبطالة.

وأجرى (الخزاعي، 2013) دراسة هدفت إلى معرفة الجرائم المرتكبة مـــن قبل الفتيات المراهقات المحكومات في دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات في الأردن، وتحديد أسباب جنوحهن، والخصائص الاقتصادية، والاجتماعية لهـــن، ولأســـرهن. استخدم الباحث في الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، المتمثل في الفتيات المحكومات في دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبلغ عددهن (51) فتاة صدر بحقهن أحكـــام قـــضائية، وهـــن مقيمات في دار التربية حتى إكمال مدة الحكم .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :احتلت الفئة العمرية (16-18) الترتيب الأول في عدد المحكومات، وكـــان المستوى الأساسي أعلى مستوى تعليمي للفتيات، وتهمة السرقة، وســـوء الأمانـــة، والإيذاء، وقضايا المخدرات، والقتل، والخطف، والقضايا المسلكيه أهم أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الفتيات، وخلصت الدراسة إلى أن الجهـــل، والتربيـــة الخاطئـــة، والتفكك الأسري، والفقر، والبطالة، ورفيقات السوء من العوامل الرئيسة في ارتكاب الجرائم من قبل الفتيات المراهقات.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

اجرى بابيز ووينكلمان (Papps &Winkelmann, 1999) دراسة هدفت الى اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2005 وخلصت هذه الدراسة إلي وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى مايكيل وبانيو (Michael &Panu, 2007) دراسة هدفت إلى البحـــث في العلاقة بين جرائم العصابات والبطالة، وأظهرت نتائج الدراسة بالاعتماد علـــى نموذج بيكر (Becker) للجريمة، ووجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة.

وأجـــرى جـــوميز اردل (Gumus,Erdal,2004) دراســـة حـــول أســـباب الجريمة في المناطق الحـــضرية فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة باســـتخدام بيانات مقطعية. وبينـــت النتـــائج أن الـــسلوك الجرمـــي اكثـــر ارتكابـــا بـــسبب العوامل الاقتصادية (الفقر).

واجرى رودجر (Rodger,2003) دراســـة بعنـــوان " الأزمـــة والتطـــور والجريمة " والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة. تكونت عينـــة الدراسة من عينة عشوائية من عدد من المتهمين في مراكز الشرطة مـــن مجتمـــع الدراسة الأصلي نيكا راجوا، حيث استخدم الباحـــث أدوات المقابلـــة والملاحظـــة. واشارة نتائج الدراسة الى ان عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هي العوامـــل التي تؤثر على الجريمة، وتتأثر دافعية الجريمة بالتطور الاقتـــصادي والاجتمـــاعي للبلاد.

اجرى كل من لـــي ومـــوم وكوســـي(Lee& Maume &qusey,2003) دراسة بعنوان" العزل الاجتماعي والعنف المؤدي الى الموت عبر تقسيم المناطق الى مزدحمة وغير مزدحمة: اثر العقبات الاقتصادية الاجتماعية وتركـــز الفقـــر علـــى جريمة القتل" بهدف تقييم ابحاث علم الجريمة التقليدية على مستوى الكلي من خلال اختبار العلاقة بين العقبات الاقتصادية الاجتماعية وتركز الفقر وجريمة القتل" حيث تم تقسيم الولايات المتحدة الى مناطق مزدحمة وغير مزدحمة وتألفت عينة الدراسة من (778) منطقة مزدحمة و(1746) منطقة غير مزدحمة وكان من نتائج الدراسة ان العوائق الاقتصادية الاجتماعية وتركز الفقر يرفع من معدلات جريمة القتل فـــي الأماكن المزدحمة في حين كان هناك اثر هام للعقبات الاقتصادية والاجتماعية فـــي المناطق الأقل ازدحاما.

واجرى بونانو(Buonanno,2005) (موثق في الشطناوي،2009). دراسة بعنوان" المحددات الاجتماعية الاقتصادية للجريمة: مراجعة ادبية" بهـــدف تحليـــل الجرائم التي ترتكبها النساء لأسباب اقتصادية واجتماعية. واستخدم مـــنهج البحـــث النوعي والمقابلة كأداة للدراسة وتكونت العينة من (550) نزيلة وطرح عليهن سؤال حول نوع الجريمة وسبب الارتكاب. وتوصلت الدراسة الا ان تدني الدخل والفقـــر

من مسببات جرائم السرقة والخطف والانضمام للعصابات. واشـــارت النتـــائج ان 23% من النزيلات ارتكبن جريمة قتل بحق الشريك او احد افراد الأســـرة نظـــرا لغياب التفاهم العائلي ومن سماتهن النفسية كانت العدوانية والعنف واللامبالاة .

واجرى كل من كيم و فرانكس و ريـــزون(Reason,Tersa,Kim,2010) دراسة بعنوان" ايدولوجية محققي جرائم القتل: دراسة وطنية" بهدف التعرف علـــى وجهات نظر محققي جرائم القتل في سياتل وفانكوفر نحو بيئة العمل وأسباب جرائم القتل وصورة جرائم القتل في التلفزيون وعقوبة الإعدام. على عينة تألفت من(30) محققا باستخدام اسلوب المقابلة المكثفة وكان من النتائج التي توصلت لها الدراسة : ان ثلاثة ارباع العينة(80%) من المحققين يرون ان العوامل المؤدية الـــى جريمـــة القتل كانت عدم المساواة والفقر. في حين كـــان رأي محققـــي ســـياتل ان العامـــل الرئيسي للقتل كان المرض العقلي بنسبة(75%) مقارنة مع محققي فانكوفر(57%).

واجرى ساندرا فلاين وزمـــلاءه(Sandra,et al.2011) دراســـة "بعنـــوان المرض العقلي والنوع الاجتماعي وجريمة القتل: دراسة وصفية مسحيه". ، بهـــدف التعرف على الخصائص الاجتماعية والجرميه والعياديه لـــدى الرجـــال والنـــساء المدانين في جرائم قتل وأيضا فهم كيف يختلف مسار العدالة الجنائية باختلاف النوع الاجتماعي للجاني، وتألفت عينة الدراســـة مـــن(4572) مـــن الرجـــال والنـــساء المحكومين في جرائم قتل في مقاطعة ويلز وانجلترا بين عـــامي(1997- 2004) وكان من نتائج الدراسة ان اكثر النساء المدانات في جرائم القتل لهن تاريخ مـــرض عقلي وامرض عقلي وقت ارتكاب الجريمة مقارنة بالرجـــال.وان نظـــام العدالـــة الجنائي اكثر تساهلا مع النساء.

واجرى دوباش(Dobash,2011) دراسة بعنوان" بماذا يفكر الرجال الـــذين يقتلون شريكاتهم ؟" بهدف التعرف على معتقداتهم حول قتل الشريك واتجاهاتهم نحو العنف السابق للضحية والأفكار وعقلانية الجريمة والتبريرات اللاحقة.على عينة من (104) قضية قتل، واستخدمت الدراسة منهج تحليل مضمون القضايا وكـــان مـــن نتائجها ان 59% من مرتكبي جرائم قتل الشريك اعتدوا جسديا على الضحية التـــي قتلت في نهاية المطاف وان العوامل التي ادت الة قتل الشريكة كانـــت صـــعوبات

وفشل في العلاقة الغيرة، غريزة التملك عند الرجل و الخوف من الانفصال.

كما اجرى دراغان يوفانوفيتش وزمـــلاءوه(Dragan,etal,2012) دراســـة بعنوان" تحليل العلاقة بين الذكاء والسلوك الجرمي" بهدف تحديد فيما اذا كان هناك علاقة بين الذكاء والسلوك الجرمي(القتل مقارنة بأنماط جرائم اخرى) وكيف تظهر هذه العلاقة، وتالف عينة الدراسة من مجموعة تجريبية (60) نزيل محكوم بجريمة قتل ومجموعة ضابطة من (60) نزيلا من المحكومين في جرائم اخرى وكان مـــن نتائج الدراسة ما يلي: ان متوسط نسبة ذكاء عند النزلاء(مرتكبي القتل وغير القتل) كان 95.7 في حين بلغ متوسط نسبة ذكاء مرتكبي جريمة القتل 97.4 مقارنة فـــي متوسط نسبة ذكاء مرتكبي الجرائم الأخرى الذي بلغ 94.09.

اجرت هالل وزملاؤها (Halil,et al,2014) دراسة بعنوان" روتين جـــرائم القتل الجماعي في الصين" بهدف فحص جريمة القتل الجماعية مـــن خـــلال اتجـــاه الأنشطة الروتينية وارتباطها في مكان وقوع الجريمة مع الأخذ بالاعتبـــار الـــدافع والمصلحة والأسلحة المستخدمة في تنفيذها. تم تحليل مضمون (165) جريمة قتـــل جماعية تناولتها الصحف ووكالات العدالة الجنائية في الفترة الواقعة بـــين(2000-2011). وكان من نتائج الدراسة ما يلي: ان 70% من مرتكبـــي جريمـــة القتـــل الجماعية كانوا من الفئة العمرية 40 سنة وأقل. غالبيتهم من الرجال ونفذوا الجريمة لوحدهم وكان دافع الجريمة هو الثأر والمنفعة المادية، ومعظمها وقع في المنـــاطق الريفية ونفذت باستخدام السكين.

التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في بيان موقعها في مجال البحث الذي يتناول موضوعها بانها تناولت جانب واحد او جانبين فقط من مجال هذه الدراسة وعلى انماط جريمة مغايرة لنمط الجريمة التي تناولتها هذه الدراسة في حين ان هذه الدراسة تناولت بالبحث خصائص مرتكبي جريمة القتل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي قلما تناولتها الدراسات المحلية والعربية بالحث والدراسة حتى الدراسات الاجنبية التي استندت اليها الدراسة لم تبحث بالتفصيل تلك الخصائص وغاب متغير الخصائص النفسية من مجال دراستها وقد يكون السبب هو

ترك مجال هذه السمة لعلم النفس، وما يميز هذه الدراسة ايضا هو تناولها لجريمة خطيرة قلما يوجد بها عود للمجرم لأن معظم التشريعات تعاقب عليها بعقوبات جسيمة لا مجال فيها للعود.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يتطرق هذا الفصل إلى استعراض منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وطريقة اختيارها، بالإضافة إلى وصف الأدوات المستخدمة في الدراسة والمعالجات التي استخدمت لاستخراج النتائج.

1.3 منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي. والذي يهتم بوصف الظواهر والأشياء والأحداث المعينة، ويعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، واستخلاص النتائج لتعميمها، فالمنهج الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو فحسب، بل يهدف إلى الوصول إلى نتائج تساهم في فهم الواقع وتطويره.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من جميع النزلاء المحكومين بجرائم القتل في مراكز الإصلاح والتأهيل في إقليم جنوب الأردن والبالغ عددهم (122) نزيلاً. وتم استخدام أسلوب المسح الشامل على جميع أفراد المجتمع، حيث تم توزيع (122) نسخة من الاستبيان، استرجع منها (103) استبانات؛ أي بفاقد (19) استبانة، وتبين وجود (12) استبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم اكتمال البيانات، وبذا بلغ عدد المبحوثين (91) نزيلاً، حيث شكلوا ما نسبته (74.6%) من مجتمع الدراسة، وفيما يلي وصفاً لخصائص أفراد الدراسة حسب متغيراتها:

أولاً: بالنسبة للنوع الاجتماعي

جدول(2)

توزيع المبحوثين حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	**العدد**	**النسبة المئوية**
ذكر	86	%94.5
انثى	5	%5.5
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(2) أن غالبية المبحوثين من الذكور، بنسبة بلغـــت (94.5%)، وقد يعزى ذلك إلى أن الإناث اقل ارتكابا لجرائم القتل والعنف عموماً، ولذا فإن أعدادهن تكون قليلة في السجون مقارنة بالذكور.

ثانياً: بالنسبة للعمر

جدول(3)

توزيع المبحوثين حسب العمر

العمر	**العدد**	**النسبة المئوية**
18-25سنة	19	%20.9
26-32 سنه	35	%38.5
33-40 سنة	22	%24.2
41سنة فأكثر	15	%16.5
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(3) أن غالبية المبحوثين تراوحت أعمـــارهم بـــين (26-32) سنة بنسبة بلغت (38.5%)، في حين أن من كانت أعمارهم (41ســـنة فأكثر) كانوا الأقل حيث شكلوا ما نسبته (16.5%). وتشير هذه النتيجـــة إلـــى أن اغلب أفراد العينة هم من الشباب صغار العمر وهؤلاء أكثـــر اســـتعداداً لارتكـــاب الجريمة.

ثالثاً: بالنسبة للمستوى التعليمي

جدول(4)

توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
لم يلتحق بالتعليم	13	14.3
ثانوية عامه فاقل	56	61.5
دبلوم	12	13.2
بكالوريوس فما فوق	10	11.0
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(4) أن غالبية المبحوثين مستواهم التعليمي (ثانوية عامه فاقل) سنة بنسبة بلغت (61.5%)، في حين أن من كان مستواهم التعليمي بكالوريوس فما فوق كانوا الأقل حيث شكلوا ما نسبته (11.5%). وهذا يؤكد اثر التعليم في السلوك الإجرامي حيث يعد بمثابة عامل ضبط للحد من الجريمة، حيث يساعد تدني مستوى التعليم على ظهور الأفعال السلوكية المنحرفة باعتبار أن التعليم والثقافة تشكل بعد ذاتها ضابطا مهما من ضوابط السلوك إضافة إلى ما توفر من وعي عازل ضد الجريمة وكما يقول في هذا الصدد العالم الفرنسي فيكتور هيجو (Victor Hugo) "فإنك إذا فتحت مدرسة كأنك أغلقت سجناً" "He who opens a school door, closes a prison" (Hawley, Murphy & Souto-Otero, 2013: 7).

رابعاً: بالنسبة للدخل الشهري للأسرة

جدول(5)

توزيع المبحوثين حسب الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
اقل من200دينار	26	28.6
200-اقل من400 دينار	39	42.9
400فاكثر	26	28.6
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(5) أن غالبية المبحوثين من ذوي الدخل (200- اقل من400 دينار) بنسبة بلغت (42.9%). ونستنتج مما سبق بان للدخل أثرا في السلوك الإجرامي حيث أن انخفاضه يؤدي بشكل أوبآخر إلى الانحراف في السلوك الإنساني مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

خامساً: بالنسبة لحالة العمل

جدول(6)

توزيع المبحوثين حسب حالة العمل

حالة العمل	العدد	النسبة المئوية
يعمل	37	%40.7
لا يعمل	54	%59.3
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(6) أن غالبية المبحوثين ممن لا يعملون بنسبة بلغت (59.3%). وتشير هذه النتيجة على أن وجود نسبة كبيرة من الشباب العاطل عن العمل يؤدي إلى ارتفاع حجم الفقر ويجعل من مناطق سكنى الفقراء أماكن لانتشار الجرائم والانحرافات السلوكية.

سادساً: بالنسبة للحالة الاجتماعية

جدول(7)

توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	36	39.6
أعزب	43	47.3
مطلق	8	8.8
أرمل	4	4.4
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(7) أن غالبية المبحوثين من العزاب بنسبة بلغت (47.3%)، في حين أن الأرامل كانوا الأقل حيث شكلوا ما نسبته (4.4%). وهذا يؤكد مدى تأثير الحالة الاجتماعية حيث يكون العزاب أكثر ميلا للسلوك الإجرامي.

سابعاً: بالنسبة لمكان الإقامة

جدول(8)

توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية
مدينة	58	63.7
قرية	20	22.0
بادية	13	14.3
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(8) أن غالبية المبحوثين من سكان المدن بنسبة بلغت (63.7%)، في حين أن سكان البادية كانوا الأقل حيث شكلوا ما نسبته (14.3%). وتدل هذه النتيجة على أن الجريمة هي حضرية أكثر مما هي ريفية.

ثامناً: بالنسبة لنوع السكن

جدول(9)

توزيع المبحوثين حسب نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	47	%51.6
إيجار	44	%48.4
المجموع	91	%100

تشير البيانات في الجدول(9) وجود تقارب في النسبة بين من هم مالكون للسكن ومن هم مستأجرون، مع فارق قليل حيث بلغت نسبة المالكون للسكن (51.6%) مقارنة بنسبة بلغت (48.4%) للمالكين.

3.3 أداة الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة فقد تم بناء استبانة تكونت من جزأين بحيث تضمن الجزء الأول على المعلومات الشخصية والديموغرافية، بينما اشتمل الجزء الثاني على عدد من الفقرات التي تقيس الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب، وذلك من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة والصلة مثل دراسة كل من (عبدالله، 2011) (الشراري، 2006)، (البرقاوي، 1995)، و(Sandra,et al.2011). وفيما يلي عرض لفقرات كل جزء:

الجزء الثاني: الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل: تمثله (35) فقرة تتوزع على (3) مجالات هي:

1. الخصائص النفسية: وتمثله (15) فقرة، وتكون ادني درجة يمكن أن يحصل عليها المبحوث على هذا المجال (15) وأعلى درجة (75).
2. الخصائص الاجتماعية: وتمثله (11) فقرة، وتكون ادني درجة يمكن أن يحصل عليها المبحوث على هذا المجال (11) وأعلى درجة (55).
3. الخصائص الاقتصادية: وتمثله (9) فقرات، وتكون ادني درجة يمكن أن يحصل عليها المبحوث على هذا المجال (9) وأعلى درجة (45).

وتتم الاستجابة على الاستبانة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، إطلاقاً) تأخذ الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وتعكس هذه الاستجابات في حالة الفقرات السلبية.

ويتم الحكم على كل من مستوى اجابات المبحوثين وفقاً للمعيار التالي:

من 1.00- أقل من 2.34 منخفض

من2.34- أقل من 3.68 متوسط

من3.68- 5.00 مرتفع

وقد تم التحقق من دلالات صدق وثبات الاستبانة كما يلي:

أولاً: الصدق:

تم التحقق من مؤشرات صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة على (5) من المتخصصين والعاملين في الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بملاحظاتهم من حيث الحذف والتعديل ومدى مناسبة فقرات الاستبانة، حيث كانت نسبة اتفاق المحكمين على فقرات اداة الدراسة (80%).

ثانياً: الثبات:

تم التحقق من مؤشرات ثبات الاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، وذلك على عينة استطلاعية تم اختيارها من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج العينة بلغت (35) فرداً، وقد بلغ معامل الثبات المحسوب بهذه الطريقة (0.89) لمجال الخصائص النفسية و(0.80) لمجال الخصائص الاجتماعية و(0.80) لمجال الخصائص الاقتصادية، وتعد هذه القيم مناسبة لتطبيق الاستبانة على مجتمع الدراسة.

4.3 المعالجة الإحصائية

لاستخراج النتائج سيتم استخدام الأساليب الأحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. اختبار (ت) للعينات المستقلة.
4. تحليل التباين الأحادي.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لما تم التوصل إليه من نتائج ومناقشتها في ضوء كل من الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة والدراسات السابقة والخروج بالتوصيات المناسبة استنادا لما تم التوصل إليه من نتائج.

1.4 عرض النتائج

نتائج السؤال الأول: ما هي الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على مجالات الاستبانة الثلاثة كما في الجدول(10):

جدول(10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على مجالات الاستبانة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الخصائص النفسية	3.06	0.88	2	متوسط
الخصائص الاجتماعية	2.76	0.81	3	متوسط
الخصائص الاقتصادية	3.16	0.98	1	متوسط

يلاحظ من الجدول(10) أن جميع الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب جاءت بمستوى متوسط، حيث حلت الخصائص الاقتصادية في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.16) وانحراف معياري (0.98)، ثم جاءت الخصائص النفسية في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.06) وانحراف معياري (0.88)، في حين حلت أخيراً الخصائص الاجتماعية وبمتوسط حسابي بلغ (2.76) وانحراف معياري (0.81).

وفيما يلي عرضا لفقرات كل مجال:

أولاً: مجال الخصائص النفسية

جدول(11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مجال الخصائص النفسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	اشعر بالتوتر عندما أكون مع الآخرين	3.28	1.52	4	متوسط
2	يساورني القلق على أفراد أسرتي	4.04	1.18	1	مرتفع
3	لا استطيع النوم بشكل طبيعي بسبب الأرق الذي يساورني	3.59	1.31	2	متوسط
4	أخشى مقابلة الغرباء	2.65	1.50	13	متوسط
5	اشعر بالخوف بدون معرفة السبب	2.80	1.40	11	متوسط
6	أحب الجلوس لوجدي	3.21	1.30	6	متوسط
7	لا أثق بالآخرين	3.27	1.30	5	متوسط
8	اشعر بالغضب من الآخرين لاتفه الأسباب	2.91	1.29	10	متوسط
9	اشعر باني افتقد للتركيز فيما أقوم به	3.02	1.30	7	متوسط
10	الجأ إلى الكذب خشية من العقاب	2.45	1.40	15	متوسط
11	لا استطيع إخبار الآخرين بمشاكلي	3.02	1.49	8	متوسط
12	اشعر بأن الناس يكرهونني	2.54	1.41	14	متوسط
13	اشعر بالحزن واليأس والاكتئاب من الحياة	2.99	1.42	9	متوسط
14	اشعر بالفشل والدونية	2.71	1.50	12	متوسط
15	لا استطيع تحمل الضغوط المستمرة	3.34	1.31	3	متوسط
	الكلي	3.06	0.88		متوسط

يتبين من الجدول(11) أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على " يساورني القلق على أفراد أسرتي " قد جاءت في المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي بلغ (4.04) وانحراف معياري (1.18)، في حين حلت الفقرة (10) والتي تنص

على "الجأ إلى الكذب خشية من العقاب " في المرتبة الأخيرة وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري (1.40).

ثانياً: مجال الخصائص الاجتماعية

جدول(12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مجال الخصائص الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أعيش في أسرة العلاقات بينها متفككة	2.12	1.43	11	متدني
2	تعاني أسرتي من ظروف مادية سيئة	2.88	1.48	5	متوسط
3	أتعامل مع رفاق سيئيين	2.59	1.47	6	متوسط
4	لا استطيع استغلال أوقات الفراغ	3.10	1.36	4	متوسط
5	لا استطيع تكوين علاقات أسرية جيدة	2.54	1.43	7	متوسط
6	اشعر بالحرمان العاطفي داخل أسرتي	2.35	1.45	9	متوسط
7	لا اشعر بالأمان داخل الأسرة	2.47	1.37	8	متوسط
8	اشعر بأن الآخرين لا يتقبلونني	3.39	1.48	2	متوسط
9	اجهل بالقوانين الخاصة بالجريمة	3.27	1.60	3	متوسط
10	لا استطيع الانسجام مع عادات وقيم المجتمع الذي أعيش فيه	3.43	1.42	1	متوسط
11	اشعر منذ الصغر بأن والدي يحبان إخوتي أكثر مني	2.25	1.42	10	متدني
	الكلي	2.76	0.81		متوسط

يتبين من الجدول(12) أن الفقرة رقم (11) والتي تنص على " لا استطيع الانسجام مع عادات وقيم المجتمع الذي أعيش فيه" قد جاءت في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي بلغ (3.43) وانحراف معياري (1.42)، في حين حلت الفقرة (7) والتي تنص على " أعيش في أسرة العلاقات بينها متفككة " في المرتبة الأخيرة وبمستوى متدني وبمتوسط حسابي بلغ (2.12) وانحراف معياري (1.43).

ثانياً: مجال الخصائص الاقتصادية

جدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مجال الخصائص الاقتصادية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	لا املك دخلاً ثابتاً	3.82	1.40	1	مرتفع
2	أعاني من الفقر الشديد	3.26	1.46	3	متوسط
3	لدي رغبة بالحصول على المال بأي طريقة	2.99	1.51	6	متوسط
4	لدي أعباء مالية كبيرة	3.12	1.65	5	متوسط
5	ليس لدي عمل أقوم به	3.71	1.30	2	مرتفع
6	اسكن في حي فقير	3.21	1.60	4	متوسط
7	اعتمد على الآخرين للحصول على المال	2.57	1.55	9	متوسط
8	أعاني من الديون المتراكمة	2.97	1.50	7	متوسط
9	لا املك سكناً ملائماً	2.81	1.68	8	متوسط
	الكلي	3.16	0.98		متوسط

يتبين من الجدول(13) أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على " لا املك دخلاً ثابتاً " قد جاءت في المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (1.40)، في حين حلت الفقرة (7) والتي تنص على " اعتمد على الآخرين للحصول على المال " في المرتبة الأخيرة وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي بلغ (2.57) وانحراف معياري (1.55).

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، حالة العمل، مكان السكن، الحالة الاجتماعية)؟

للإجابة عن السؤال تم الآتي:

أولاً: بالنسبة للنوع الاجتماعي

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent T Test) والجدول (14) يبين ذلك:

جدول(14)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

الخصائص	النوع الاجتماعي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت	مستوى الدلالة
النفسية	ذكور	86	3.05	0.85		0.373	0.710
	إناث	5	3.20	1.39			
الاجتماعية	ذكور	86	2.78	0.80	89	1.040	0.301
	إناث	5	2.40	0.79			
الاقتصادية	ذكور	86	3.21	0.95		2.095	0.039
	إناث	5	2.29	1.10			

يتبين من الجدول(14) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص النفسية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث كانت قيم (ت) تساوي (-0.373، 1.040)، في حين تبين وجود فروق في الخصائص الاقتصادية، حيث كانت قيمة (ت) تساوي (2.095)، ومن خلال المتوسطات الحسابية يلاحظ بأن الفروق لصالح الذكور، أي أن الإناث من مرتكبات جرائم القتل اقل في الخصائص الاقتصادية.

ثانيا: بالنسبة للعمر

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير العمر والجدول(15) يبين ذلك:

جدول(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير العمر

العمر		الخصائص النفسية	الخصائص الاجتماعية	الخصائص الاقتصادية
18-25سنة	المتوسط الحسابي	3.23	2.93	3.20
	الانحراف المعياري	0.87	0.82	1.09
26-32 سنه	المتوسط الحسابي	3.03	2.80	3.13
	الانحراف المعياري	0.96	0.83	0.94
33-40 سنة	المتوسط الحسابي	2.90	2.67	3.20
	الانحراف المعياري	0.91	0.80	1.00
41سنة فأكثر	المتوسط الحسابي	3.11	2.59	3.13
	الانحراف المعياري	0.66	0.75	0.97

يلاحظ من الجدول(15) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير العمر ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير العمر والجدول(16) يبين ذلك:

جدول(16)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير العمر

الخصائص	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
النفسية	بين المجموعات	1.207	3	0.402	0.511	0.676
	داخل المجموعات	68.526	87	0.788		
	الكلي	69.733	90			
الاجتماعية	بين المجموعات	1.186	3	0.395	0.600	0.617
	داخل المجموعات	57.277	87	0.658		
	الكلي	58.462	90			
الاقتصادية	بين المجموعات	0.102	3	0.034	0.034	0.991
	داخل المجموعات	86.054	87	0.989		
	الكلي	86.157	90			

يتبين من الجدول(16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05≥α) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير العمر حيث كانت قيم (ف) تساوي (0.511، 0.600، 0.034) على التوالي.

ثالثا: بالنسبة للمستوى التعليمي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير المستوى التعليمي والجدول(17) يبين ذلك:

جدول(17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		الخصائص النفسية	الخصائص الاجتماعية	الخصائص الاقتصادية
لم يلتحق بالتعليم	المتوسط الحسابي	3.4974	3.2238	3.7436
	الانحراف المعياري	0.57000	0.62722	0.79269
ثانوية عامه فاقل	المتوسط الحسابي	3.0619	2.7403	3.1429
	الانحراف المعياري	0.79043	0.77865	0.89536
دبلوم	المتوسط الحسابي	3.1500	2.9773	3.2222
	الانحراف المعياري	0.85853	0.86689	1.10808
بكالوريوس فما فوق	المتوسط الحسابي	2.3400	2.0455	2.4556
	الانحراف المعياري	1.31635	0.63600	1.13366

يلاحظ من الجدول(17) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير المستوى التعليمي ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير المستوى التعليمي والجدول(18) يبين ذلك:

جدول(18)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

الخصائص	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
النفسية	بين المجموعات	7.768	3	2.589	3.635	0.016
	داخل المجموعات	61.965	87	0.712		
	الكلي	69.733	90			
الاجتماعية	بين المجموعات	8.489	3	2.830	4.926	0.003
	داخل المجموعات	49.974	87	0.574		
	الكلي	58.462	90			
الاقتصادية	بين المجموعات	9.452	3	3.151	3.573	0.017
	داخل المجموعات	76.705	87	0.882		
	الكلي	86.157	90			

يتبين من الجدول(18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث كانت قيم (ف) تساوي (3.635، 4.926، 3.573) على التوالي،. ولمعرفة اتجاه الفروق في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية تبعا لمتغير المستوى التعليمي تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول(19) يبين ذلك:

جدول (19)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاتجاه الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى(س)	المستوى(ص)	متوسط الفرق	الدلالة
الخصائص النفسية	لم يلتحق بالتعليم	ثانوية عامه فاقل	0.43553	0.427
		دبلوم	0.34744	0.787
		بكالوريوس فما فوق	1.15744*	0.018
	ثانوية عامه فاقل	دبلوم	-0.08810	0.991
		بكالوريوس فما فوق	0.72190	0.110
	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	0.81000	0.178
الخصائص الاجتماعية	لم يلتحق بالتعليم	ثانوية عامه فاقل	0.48352	0.239
		دبلوم	0.24650	0.882
		بكالوريوس فما فوق	1.17832*	0.005
	ثانوية عامه فاقل	دبلوم	-0.23701	0.809
		بكالوريوس فما فوق	0.69481	0.075
	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	0.93182*	0.048
الخصائص الاقتصادية	لم يلتحق بالتعليم	ثانوية عامه فاقل	0.60073	0.237
		دبلوم	0.52137	0.591
		بكالوريوس فما فوق	1.28803*	0.018
	ثانوية عامه فاقل	دبلوم	-0.07937	0.995
		بكالوريوس فما فوق	0.68730	0.216
	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	0.76667	0.310

يلاحظ من الجدول(19) أن الفروق بين (لم يلتحق بالتعليم) و(بكالوريوس فما فوق) ولصالح (لم يلتحق بالتعليم)، حيث يتبين بأن فئة المبحوثين ممن لم يلتحقوا بالتعليم كانت درجات اجاباتهم على اداة الدراسة أعلى من الفئات الاخرى على فقرات الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يدل على أن المستوى التعليمي المرتفع يحد من ارتكاب جرائم القتل.

رابعا: حالة العمل

تم استـــخدام اختبـــار (ت) للعينـــات المـــستقلة (Independent T Test) والجدول (20) يبين ذلك:

جدول(20)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعا لحالة العمل

	حالة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة(ت)	الدلالة
الخصائص النفسية	يعمل	37	2.80	0.85	89	-2.358	0.021
	لا يعمل	54	3.23	0.86			
الخصائص الاجتماعية	يعمل	37	2.59	0.86		-1.729	0.087
	لا يعمل	54	2.88	0.75			
الخصائص الاقتصادية	يعمل	37	2.89	1.01		-2.241	0.027
	لا يعمل	54	3.35	0.92			

تشير النتائج في الجدول(20) إلى وجود فروق ذات دلالة إحـــصائية عنـــد مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لحالة العمل حيث كانت قيم (ت) =(-2.358، -2.241)، ومن خلال المتوسطات الحسابية يلاحظ بأن الفروق تعود لصالح من لا يعملون. في حين لم تظهر فروق في الخصائص الاجتماعية تعزى لحالة العمل حيث كانت قيمة (ت) =(-1.729).

خامسا: مكان السكن

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخـــصائص النفـــسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير مكـــان السكن والجدول(21) يبين ذلك:

جدول(21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن		الخصائص النفسية	الخصائص الاجتماعية	الخصائص الاقتصادية
مدينة	المتوسط الحسابي	3.0437	2.7038	3.0651
	الانحراف المعياري	0.83037	0.77879	0.93103
ريف	المتوسط الحسابي	3.0433	2.9773	3.4500
	الانحراف المعياري	.96009	0.80174	1.03824
بادية	المتوسط الحسابي	3.1333	2.7063	3.1624
	الانحراف المعياري	1.03387	0.93608	1.08261

يلاحظ من الجدول(21) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير مكان السكن ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير مكان السكن والجدول(22) يبين ذلك

جدول(22)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير مكان السكن

الخصائص	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
النفسية	بين المجموعات	.090	2	0.045	.057	0.945
	داخل المجموعات	69.643	88	0.791		
	الكلي	69.733	90			
الاجتماعية	بين المجموعات	1.163	2	0.582	0.893	0.413
	داخل المجموعات	57.299	88	0.651		
	الكلي	58.462	90			
الاقتصادية	بين المجموعات	2.203	2	1.101	1.155	0.320
	داخل المجموعات	83.954	88	0.954		
	الكلي	86.157	90			

يتبين من الجدول(22) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير مكان السكن، حيث كانت قيم (ف) تساوي (0.057، 0.893، 1.155) على التوالي.

سادسا: الحالة الاجتماعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية والجدول(23) يبين ذلك:

جدول(23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		الخصائص النفسية	الخصائص الاجتماعية	الخصائص الاقتصادية
متزوج	المتوسط الحسابي	3.0667	2.7955	3.1790
	الانحراف المعياري	0.78364	0.79323	1.02363
أعزب	المتوسط الحسابي	3.0961	2.6638	3.0336
	الانحراف المعياري	0.92425	0.87074	0.90772
مطلق	المتوسط الحسابي	2.7750	3.1705	3.6944
	الانحراف المعياري	0.69551	0.39608	0.70711
أرمل	المتوسط الحسابي	3.1000	2.7500	3.3611
	الانحراف المعياري	1.65954	0.75469	1.65645

يلاحظ من الجدول(23) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية والجدول(24) يبين ذلك:

جدول(24)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الخصائص	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
النفسية	بين المجموعات	0.713	3	0.238	0.299	0.826
	داخل المجموعات	69.020	87	0.793		
	الكلي	69.733	90			
الاجتماعية	بين المجموعات	1.789	3	0.596	0.916	0.437
	داخل المجموعات	56.673	87	0.651		
	الكلي	58.462	90			
الاقتصادية	بين المجموعات	3.146	3	1.049	1.099	0.354
	داخل المجموعات	83.011	87	0.954		
	الكلي	86.157	90			

يتبين من الجدول(24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كانت قيم (ف) تساوي (0.299، 0.916، 1.099) على التوالي.

2.4 مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما هي الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في اقليم الجنوب؟.

أشارت النتائج إلى أن جميع الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب جاءت بمستوى متوسط، وقد يعزى ذلك إلى أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لها دور ارتكاب السلوك الجرمي، حيث انه وبالرغم من ان الظروف الاقتصادية سيئة إلا أن العوامل الاجتماعية قد تكون عاملا مساعداً في التخفيف من دور العوامل الاقتصادية وكذلك النفسية؛ أي أن هذه العوامل الثلاثة تقوم بدور متكامل فيما بينها، حيث تعمل المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع على ضبط سلوك الفرد، كما أن هناك نوعاً من التكافل الاقتصادي بين أفراد المجتمع مما يقلل من تأثير العوامل الاقتصادية برغم سوئها في المجتمع.أما بالنسبة لحلول الخصائص الاقتصادية في المرتبة الأولى فيمكن تفسيره في ضوء نظرية الثقافة الفرعية، حيث ترى هذه النظرية أن الجريمة والانحراف يحدث في الطبقة الدنيا، وذلك نتيجة ما يشعر به هؤلاء الأفراد من إحباط شديد وبتدني منزلتهم الاجتماعية، وذلك بسبب شعورهم بانتمائهم لهذه الطبقة، كما قد يعزى ذلك إلى الثقافة السائدة في المجتمع وهي ثقافة الطبقة الوسطى ونتيجة لعدم قدرة مرتكبي الجريمة على التكيف السليم مع هذه الثقافة، مما يدفع بالتالي الأفراد لارتكاب الجرائم، ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا للنظرية الاقتصادية والتي ترى أن المتغيرات الاقتصادية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، والتي من أهمها البيت والمدرسة، حيث يرى (بونجيه) أن كثافة الناس والعيش في ظروف صحية سيئة ورداءة حالة العيش، وانخفاض مستوى الدخل، وتدني مستوى التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغيرها مما يؤدي بالتالي إلى تفكك الأسرة وانعدام التكافل الاجتماعي، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى نشوء مشاكل اقتصادية وشخصية عديدة، مما يؤدي إلى الانحلال الخلقي، والذي يقود بدوره إلى ارتكاب الجريمة (التويجري، 2003). أما بالنسبة لحلول الخصائص الاجتماعية في المرتبة الأخيرة فيمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي، حيث أن طبيعة المجتمع الأردني يقوم في العديد من نواحي حياته على العشائرية في حل مشكلاته، حيث ترى هذه النظرية أن ارتكاب الجريمة هو نتيجة

فشل الضوابط الاجتماعية الداخلية والخارجية في التوفيق بين السلوك والمعايير الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة جوميز (Gümüş, 2004) والتي أشارت إلى أن السلوك الجرمي ينشأ بسبب العوامل الاقتصادية. وتنسجم مع نتائج دراسة بابيز ووينكلمان (Papps & Winkelmann, 1999) ودراسة مايكيل وبانيو (Mikael & Panu, 2007) حيث أشارتا إلى دور البطالة كعامل اقتصادي في انتشار الجريمة. وتتفق كذلك مع ما توصلت إليه دراسة (قديح، 2003) في عرضها لبعض العوامل النفسية لمرتكبي جرائم القتل. في حين تختلف مع دراسة (البرقاوي، 1995) والتي أشارت إلى أن التفكك الأسري بنوعيه المادي والمعنوي، وتدني مستوى التعليم لدى الفرد يعتبران من أهم العوامل في الدافع لارتكاب الجريمة، وتليها العوامل الاقتصادية. كما تلتقي النتيجة مع نتائج دراسة لي واخرون(Lee, et, al, 2003) التي بينت ان العوائق الاقتصادية والاجتماعية وتركز الفقر يرفع من معدلات جريمة القتل. وتتفق النتيجة كذلك مع نتيجة دراسة بونانون (Buonanna) التي توصلت إلى ان تدني الدخل والفقر من مسببات جرائم السرقة والخطف والانضمام للعصابات. وأشارت النتائج ان 23% من النزيلات ارتكبن جريمة قتل بحق الشريك او احد افراد الأسرة نظرا لغياب التفاهم العائلي ومن سماتهن النفسية كانت العدوانية والعنف واللامبالاة. كما تلتقي النتيجة مع نتائج دراسة كيم و فرانكس و ريزون(Reason,Tersa,Kim,2010) التي توصلت إلى ان ثلاثة ارباع العينة(80%) من المحققين يرون ان العوامل المؤدية الى جريمة القتل كانت عدم المساواة والفقر. في حين كان رأي محققي سياتل ان العامل الرئيسي للقتل كان المرض العقلي. كما اتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة ساندرا فلاين وزملاءه(Sandra,et al.2011) وكان من نتائج الدراسة ان اكثر النساء المدانات في جرائم القتل لهن تاريخ مرض عقلي والمرض عقلي وقت ارتكاب الجريمة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في اقليم الجنوب تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، حالة العمل، مكان السكن، الحالة الاجتماعية)؟.

أولاً: بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي: أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، في حين تبين وجود فروق في الخصائص الاقتصادية، حيث كانت الإناث من مرتكبات جرائم القتل اقل في الخصائص الاقتصادية، وقد يعزى ذلك إلى أن الذكور يطلب منهم الكثير، وأكثر انفعالاً، وتأثير الضغوط الاقتصادية عليهم أكثر من الإناث. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، حيث يقوم الأفراد بممارسة العنف وفقاً لمدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بجنسهم والتوقعات المرتبطة بذلك اجتماعياً، فالذكور في الكثير من الثقافات يتصفون بالقوة وبالسيطرة والاعتماد على النفس، في حين توصف الإناث بأنهن ضعيفات ومطيعات وتابعات، وعليه فكل من الجنسين يستجيب بشكل عفوي مع ما تم رسمه سلفاً، ويكون سلوكه حسب ما يعتقد بأن هذا السلوك مقبول وصحيح طبقاً لما يتوقعه الآخرون منه.

ثانيا: بالنسبة لمتغير العمر: أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) في الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير العمر، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الإحباط، حيث أن أفراد المجتمع الأردني وبغض النظر عن أعمارهم يرتكبون العنف نتيجة معاناتهم جميعاً من ذات الظروف الاقتصادية على وجه الخصوص والاجتماعية وما يترتب عليه من عوامل نفسية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (التويجري، 2003) ودراسة (الشراري، 2006) ودراسة (عبد الله، 2011) والتي أشارت إلى أن ارتكاب الجريمة يتأثر بالعمر.

ثالثاً: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي: أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث تبين بأن الخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية أعلى منها لدى ذوي المستوى التعليمي (لم يلتحق بالتعليم) مقارنة بذوي المستوى التعليمي (بكالوريوس فما فوق)، وقد يعود السبب في ذلك إلى الدور الذي يلعبه التعليم في توجيه سلوك الفرد، فالأفراد الأميين قد يكون من السهل انقيادهم وتأثرهم بالنماذج التي أمامهم، خاصة إذا كانوا هؤلاء الأفراد يحترمون هذه النماذج ويؤمنون بسيرهم، فالأفراد الأميون قد لا يدركون خطورة العمل الذي يقومون به خاصة إذا كانت هذه النماذج تحسن لهم نتائج هذه الأفعال الإجرامية، ولذلك ينجرف هؤلاء الأفراد في هذه السلوكيات بغية تحقيق العديد من المكاسب الوهمية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (البرقاوي، 1995) ودراسة (الشراري، 2006) حيث أشارت إلى أن تدني مستوى التعليم لدى الفرد يعتبران من أهم العوامل في الدافع لارتكاب الجريمة.

رابعاً: بالنسبة لمتغير حالة العمل: أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لحالة العمل ولصالح من لا يعملون، وقد يعزى ذلك إلى أن توفير فرص العمل للشباب يشغل الفرد ويوفر له مصدراً للعيش ويمنحه مكانة اجتماعية، وبالتالي يكون أكثر استشعارا بمسؤوليته الوظيفية والاجتماعية، فيبتعد عن ارتكاب الجريمة خوفاً على فقدان هذه المكانة أو الوظيفة أو أن تؤثر على سمعته وعمله.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (التويجري، 2003) ودراسة (الشراري، 2006) ودراسة (الخزاعي، 2013) ودراسة (عبد الله، 2011) والتي أشارت إلى أن الظروف الاقتصادية كالفقر والبطالة تلعب دوراً بارزاً في ارتكاب الجريمة، وتتفق كذلك مع دراسة ميكيل(Mikeal, 2007) ، في حين تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Papps & Winkelmann, 2007).

خامسا: بالنسبة لمكان السكن: أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير مكان السكن، وقد يعزى ذلك إلى أن المجتمع الأردني في الغالب يتقارب في خصائصه الاجتماعية والاقتصادية سواء في المدن أو القرى آو البوادي، فالجميع يعيشون نفس الظروف الاقتصادية، ويخضعون لقيم وعادات وتقاليد اجتماعية متقاربة.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الله، 2011).

سادسا: بالنسبة للحالة الاجتماعية: أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في الخصائص والاجتماعية النفسية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وقد يعزى ذلك إلى أن جرائم القتل لا ترتبط بدوافع معينة، فقد تكون للثار أو للكرامة أو بحالة انفعال وغضب، لذا لم تظهر النتائج هذه الفروق، فبالرغم من أن غالبية مرتكبي هذا النوع من الجرائم هم من العزاب -كما تبين في توزيع العينة- وغالباً ما يكونون من الشباب، كونهم اقل في التحكم في انفعالاتهم، لكن ذلك لا يمنع أنه في مثل هذه الحالات تتشابه خصائص مرتكبي هذا النوع من الجرائم، وذلك بخلاف جرائم السرقة والاحتيال وغيرها من الجرائم.

3.4 التوصيات

1- ضرورة إنشاء مراكز للعلاج النفسي داخل السجون ، تهدف إلى إجراء دراسات وفحوص نفسية على المودعين بها من مرتكبي جرائم القتل، وتساهم في التأهيل النفسي والاجتماعي للمجرمين، ليتم على ضوئها تقويم السجين ومحاولة تعديل سلوكه.
2- أن تقوم الجهات المعنية بتوفير فرص العمل للشباب لأن العمل يوفر للفرد مصدراً للعيش ويمنحه مكانة اجتماعية.
3- أن تقوم المنظمات والمؤسسات الحكومية والشركات بتحسين دخول العاملين فيها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الحالية.

4- أن يتم تشكيل لجان من المتخصصين في شـؤون إدارات الـسجون للقيـام بزيارات ميدانية لمرتكبي جرائم القتل للتعرف على أكثر العوامل المرتبطة بارتكابهم لجرائمهم، ليتسنى بالتالي تقديم الإرشاد والتوجيه اللازم لهم.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

ابراهيم، عبد الستار.(1998).**الاكتئاب اضطراب العصر الحديث: فهمة وأساليب علاجه**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب(عالم المعرفة): الكويت.

ابن زكريا، احمد بن فارس.(2001).**معجم مقاييس اللغة**.(ط1). دار احياء التراث العربي: بيروت.

ابو دلو، جمال.(2009).**الصحة النفسية**.(ط1). دار اسامة للنشر والتوزيع: عمان.

البرقاوي، هند (1995). **اثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية من واقع سجني دمشق للذكور ودوما للإناث**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

بني مصطفى، رضوان علي.(2004).**الاضطرابات النفسية**.(ط1). محمد عودة الريماوي (محررا).دار النسيرة للنشر والتوزيع: عمان.

التويجري، أسماء(2003). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

الجعافرة، محمد عبدالمهدي.(2012). **اختبار نظرية التعلم الاجتماعي (رونالد أكرز) لتفسير السلوك المنحرف لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك: الأردن.

جعفر، علي محمد.(1990).**الأحداث المنحرفين: دراسة مقارنة**.(ط1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الجوهري، محمد محمود و السمري، عدلي محمود.(2011).**المشكلات الاجتماعية**.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

الحديثي، مساعد بن ابراهيم.(1995). **مبادئ علم الاجتماع الجنائي**. (ط1). مكتبة العبيكات: الرياض.

الحسن، احسان محمد.(2008). **علم اجتماع الجريمة**.(ط1).دار وائل للنشر: عمان.

حمودة، منتصر سعيد و زين الدين، بلال امين. (2007). **انحراف ألاحداث**. (ط1). دار الفكر الجامعي: الاسكندرية.

حنتول، احمد بن موسى محمد (2005). **أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم النفس. جامعة أم القرى، جدة.

الحياري، معن محمد أحمد.(2010). **الركن المادي للجريمة**.(ط1). الحلبي الحقوقية: بيروت.

الخزاعي، حسين (2013). جرائم المراهقات في الأردن. **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية**، 6(1): 106-125.

الدرارجة، خالد عطاللة.(2006).**نمط الشخصية وعلاقتة بالسلوك المنحرف: دراسة ميدانية في مدارس لواء المزار الجنوبي للصفين العاشر والاول ثانوي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الكرك.

دويدار، عبد الفتاح:(1994) .**علم النفس الاجتماعي :أصوله ومبادئه**.(ط1). دار النهضة: بيروت.

ربيع، محمد شحاتة. (2010). **أصول علم النفس**.(ط1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

ربيع، محمد شحاته ويوسف، جمعة سيد وعبدالله، معتز سيد.(1995).**علم النفس الجنائي**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

الزعبي، احمد محمد.(2013).**أسس علم النفس الجنائي**.(ط1).دار زهران للنشر والتوزيع: عمان.

سعد، علي.(1994). **علم الشذوذ النفسي**. منشورات جامعة دمشق: دمشق.

السعيد، كامل.(2002). **الأحكام العامة في قانون العقوبات: دراسة مقارنة**.(ط1).الدار العلمية الدولية: عمان.

السفاسفة، محمد وعربيات، احمد.(2005).**مبادئ الصحة النفسية**.(ط1). حقوق الطبع للناشرين.

السمري، عدلي محمود.(2009). **علم الاجتماع الجنائي**. (ط1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

الشاعر، متولي صالح.(2003).**تعريف الجريمة واركانها من وجهة نظر مستحدثة**.(ط1). دار الكتب القانونية: القاهرة.

شتا،السيد علي.(2004). **الانحراف الاجتماعي: الانماط والتكلفة**. (ط1). المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع: الاسكندرية.

الشراري، نايف. (2006). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الشطناوي، نازك محمود طلال.(2009). **اثر الخصائص الاقتصادية الاجتماعية ونمط الشخصية على انماط الجرائم لدى النزيلات في مركز اصلاح وتاهيل النساء في الجويدة- المملكة الأردنية الهاشمية**. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

شفيق، محمد محمد. (د.ت). **الجريمة والمجتمع**. المكتب الجامعي ألحديث: الاسكندرية.

الصالح مصلح.(2002).**التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**. (ط1). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان.

عبد الله، سعدون. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية**.

عبدالخالق، احمد محمد.(1983). **الأبعاد الأساسية للشخصية**. دار المعرفة الجامعية: القاهرة.

عسعوس، عمر.(1993). العوامل المؤدية الى الجرائم الأخلاقية. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**.15،(8). ص ص 11- 35.

عمر، معن خليل.(2009).**علم اجتماع الانحراف**. (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.

العنيزي، محمد بطي.(2003). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة ترويج المخدرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية: الرياض.

عوض، السيد(2001).**الجريمة في مجتمع متغير**.(ط1). المكتبة المصرية: الاسكندريه.

العيسوي، عبدالرحمن محمد. (2005). **مبحث الجريمة**. (ط1). دار الفكر الجامعي: الاسكندريه.

غبارى، محمد سلامة.(1986). **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين و دور الخدمة الاجتماعية معهم**. (ط1). المكتب الجامعي الحديث: الاسكندرية.

غي افانزيني.(1981). **الجمود والتجديد في التربية المدرسية**.عبدالله عبد الدايم(مترجم). دار العلم للملايين: بيروت.

الفارس، عبدالرزاق.(2001). **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**. (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

فايد، حسين علي.(2001). **العدوان والاكتئاب في العصر الحديث**.(ط1). المكتب العلمي للكمبوتر والنشر والتوزيع: الاسكندرية.

قديح، سليمان.(2003). **الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي**. رسالة ماجستير ضمن البرنامج المشترك بين جامعة عين شمس-كلية البنات و-جامعة الأقصى-كلية التربية بغزة.

القريشي، غني ناصر حسين.(2011).**علم الجريمة**.(ط1). دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

المحاميد،خالد خلف.(2009).**مقدمة في علم النفس الجنائي**. (ط1). دون ناشر.

مختار، وفيق صفوت.(2001) .**أبناؤنا وصحتهم النفسية**. دار العلم والثقافة: القاهرة.

المغربي،سعد.(2007).**علم النفس الجنائي**. (ط2). دار الزهراء للنشر والتوزيع: الرياض.

ملحم، سامي محمد.(2001).**الإرشاد والعلاج النفسي**.(ط1).دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

نجم، محمد صبحي.(2002).**الجرائم الواقعة على الأشخاص**.(ط1).الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

الوريكات. عايد عواد.(2014).علم النفس الجنائي.(ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

الوريكات، عايد عواد.(2008). **نظريات علم الجريمة**. (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.

وطفة، علي.(1993). **على الاجتماع التربوي**. منشورات جامعة دمشق: سورية.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية

Bartol, Curt, R. Bartol, Anne M. (2008). **Criminal Behavior: Apsychosocial Approach. (**8th ed.). Pearson Education Inc, Upper Saddle, New Jersey.

Clinard , M.(1986).**Sociology of Deviant Behavior**.(2sec ed). Ny. Winston.

Clinard, Marshal &Meier, Robert. (1998). **Sociology of Deviant Behavior. (**10th ed.). Holt, Rinehart and Winston. INC, New York

Conklin, John, E.(1984). **Sociology: An Introduction.(**1st ed.). Macmillan publishing company, Inc: Newyork.

Cressey, Donald R. (2006). A statement of the Theory of Differential Associatio in John Muncie, (Ed). **Criminalology: The Causes of Crime.**Vol. (2). (p129-147).(1st ed.). Sage publications: LONDON.

Dobash, R, Emerson and P,Russell.(2011). What were they Thingkinf men who murder an intimate partner. **Viollence Against Women,**(1),17, pp 111-134.

Doob, Christopher, Bates. (2000). **Sociology: An Introduction**. (6th ed.).Harcourt Brace college publishing.

Flynn,Sandra and et ,al.(2011). Mental Illness, Gender and homicide: A population based descriptive study. **Psychiatry researcg,185,**pp 366-375.

Giddens, Anthony. (1989). **Sociology. (**1st ed.). Polity press.

Gumus, E (2004). **Crime in Urban Areas: An Empirical Investigation**. Akdeniz I.I.B.F. Dergisi, 4, pp. 98-109.

Herbert, David, T. (1982).**The Geography Of Urban Crime.** (1st ed.). Longman group limited, Harlow.

Hilal, M. Suzan and et al.(2014). The Routine of mass murder in China. **Homicide studies.(18).1.**PP 83-104.

Hodjson,D.(1994). **Sex Tourism and Child Prostution in Asia: Legal Responses and strategies.** Melborne University Law Review.

Jovanovic, Dragan, et,al.(2012). Analysis of the relationship between intelligence and criminal behavior. **Journal of health sciences.**(2).3, pp 224-231.

Lawson, Tony &Heaton ,Tim. (1999). **Crime And Deviance. (**1st ed.). Macmillan Press, LTD، Houndmills, Basingstoke, Hampshire and London

Lee.R,Matthew&Maume.O,Michael&Ousey.C,Graham (2003) .Social Isolation and Lethal Violence Across the Metro/ nonmetro divide: The Effects of Socioeconomic Disadvantege and poverty Concentration on homicide. **Rural Sociology** ,65,(1), PP 107-131.

Michael P. & Panu, P.(2007). Unemployment and Gang Crime: Could Prosperity Backfire? Paper provided by CESifo Group Munich in its series CESifo Working Paper Series with number 1944.

Papps, K.L and Winkelmann (1999) Unemployment and crime: New evidence for an old question. **IZA and Centre for Economic Policy Research** 1-16.

Payne, Brian &Triplett, Ruth. (2004**).** Problem Solving As Reinforcement In Adolescent Drug Use: Implication For Theory And Policy**. Journal Of Criminal Justice**. 32. PP: 617-630

Reason,E. Charles & Francis,Tersa& Kim, David.(2010). The Ideology of Homicide Detectives: Across national Study. **Homicide Study.**(4),14, P P 436-452.

Robertson.(2002).**Social Theory and Social structure.** N. Y, The press.

Rodgers, D. (2003) **Dying for it: gangs, violence, and social change i urban Nicaragua**. Crisis States Research Centre working papers series 1, 35 Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science, London, UK.

Ruth,w& Willson.(1992).**Contemporary Sociology Theory.** N,J. Englewood Gifts.

Schaefer, Richard T. & Lamm, Robert. (1995).**Sociology.(**2nd ed). McGraw –Hill, Inc.

Siegel, Larry.J. (2003). **Criminology. (**8th ed.). Wadsworth, Thomson learning: Canda.

Tittle, Charles. R & Paternoster, Raymond. (2000). **Social Deviance And Crime: An Organizational And Theoretical Approach.** (1st ed.). Roxbury publishing Company, Los Angeles, California

Vold, George B. & Bernard, Thomas J&Snipes, Jeffrey B. (1998). **Theoretical Criminology. (**4th ed.). Oxford University Press, Newyork

Walter, Glenn D. (1990).**The Criminal Lifestyle: Patterns Of Serious Criminal Conduct. (**1st ed.). Sega Publication, California.

الملحق (أ)

استبانه الدراسة بعد تحكيمها

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي النزيل:

سيقوم الباحث بدراسة ميدانية بعنوان **(الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جـرائم القتل في إقليم الجنوب)**، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على رسالة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة، ولهذا تم بناء الاستبانة التي بين يديك، راجياً التكرم بالإجابة عليها بكل جدية، علماً بأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستعامل بكامل السرية .

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

محمد المحادين

القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية:

1. **النوع الاجتماعي:** 1- ذكر 2- أنثى

2. **العمـــر:** 1- 18-25 سنة 2- 26-32 سنة 3- 33-40 سنة 4- 41 سنة فأكثر

3. **المستوى التعليمي:**1- لم يلتحق بالتعليم 2- ثانوية عامة فأقل 3- دبلوم 4- بكالوريوس فما فوق

4. **الدخل الشهري للأسرة:** 1- أقل من200دينار 2- 200- أقل من400دينار 3 - 400دينار فأكثر

5. **حالة العمل:** 1- أعمل 2- لا أعمل

6. **الحالة الاجتماعية:** 1- متزوج 2- أعزب 3- مطلق 4- أرمل

7. **مكان الإقامة:** 1- مدينة 2- قرية 3- بادية

8. **نوع السكن:** 1- ملك 2- إيجار

القسم الثاني: يرجى وضع اشارة (x) في المربع الذي يوافق اختياركم ويعبر عن الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في اقليم الجنوب .

الرقم	العبـــــــــارة	دائماً	غالباً	أحيانا	نادرا	أبدا
الخصائص النفسية						
1	اشعر بالتوتر عندما أكون مع الآخرين					
2	يساورني القلق على أفراد أسرتي					
3	لا استطيع النوم بشكل طبيعي بسبب الأرق الذي يساورني					
4	أخشى مقابلة الغرباء					
5	اشعر بالخوف بدون معرفة السبب					
6	أحب الجلوس لوحدي					
7	لا أثق بالآخرين					
8	اشعر بالغضب من الآخرين لأتفه الأسباب					
9	اشعر باني افتقد للتركيز فيما أقوم به					
10	الجأ إلى الكذب خشية من العقاب					
11	لا استطيع إخبار الآخرين بمشاكلي					
12	اشعر بأن الناس يكرهونني					
13	اشعر بالحزن واليأس والاكتئاب من الحياة					
14	اشعر بالفشل والدونية					
15	لا استطيع تحمل الضغوط المستمرة					
الخصائص الاجتماعية						
1	أعيش في أسرة العلاقات بينها متفككة					
2	تعاني أسرتي من ظروف مادية سيئة					
3	أتعامل مع رفاق سيئين					
4	لا استطيع استغلال أوقات الفراغ					
5	لا استطيع تكوين علاقات أسرية جيدة					
6	اشعر بالحرمان العاطفي داخل أسرتي					
7	لا اشعر بالأمان داخل الأسرة					
8	اشعر بأن الآخرين لا يتقبلونني					

الرقم	العبـــــــارة	دائماً	غالباً	أحيانا	نادرا	أبدا
9	اجهل بالقوانين الخاصة بالجريمة					
10	لا استطيع الانسجام مع عادات وقيم المجتمع الذي أعيش فيه					
11	اسكن في حي فقير					
12	اشعر منذ الصغر بأن والدي يحبان إخوتي أكثر مني					
الخصائص الاقتصادية						
1	لا املك دخلاً ثابتاً					
2	أعاني من الفقر الشديد					
3	املك مالاً كافياً لمصروفي					
4	لدي رغبة بالحصول على المال بأي طريقة					
5	لدي أعباء مالية كبيرة					
6	ليس لدي عمل أقوم به					
8	اعتمد على الآخرين للحصول على المال					
9	أعاني من الديون المتراكمة					
10	لا املك سكناً ملائماً					

الملحق (ب)

أسماء المحكمين

أسماء المحكمين

الرقم	أسم المحكم	مكان العمل
1	الاستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة	جامعة مؤتة
2	الدكتور حسين المحادين	جامعة مؤتة
3	الدكتور فؤاد الطلافحة	جامعة مؤتة
4	الدكتور راجي الصرايرة	جامعة مؤتة
5	الأستاذ الدكتور محمد مال الله	جامعة العلوم الإسلامية

الملحق (ج)
كتب تسهيل مهمة

...AH UNIVERSITY
President Office

جامعة مؤتة
مكتب الرئيس

Ref. :
Date :

الرقم: ٢٩٦٦/٥١/٢٣٥
التاريخ:
الموافق:

السادة مكتب الطب الشرعي لإقليم الجنوب المحترمين

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرُّم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالب محمّد أحمد المحادين، والذي يدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته الموسومة بـ "**الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب**"، من العاملين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم :

التاريخ : /١٤٣٤هـ

الموافق : /٦/٢٠١٣م

عطوفة مدير الأمن العام المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرّم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالب محمّد أحمد المحادين، والذي يدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته الموسومة بـ: "**الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم الجنوب**"، من المعنيين في إدارة المعلومات الجنائية، وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

المعلومات الشخصية

الاسم : محمد احمد المحادين

الكليـــة : العلوم الاجتماعية/2014

التخصص : علم جريمة

العنوان : الأردن _ الكرك_ جامعة مؤتة

هاتف : 0772206876